جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

التوسط في النحو بين الجواز والمنع

إعداد

دكتور: أحمد محمد حسين محمد

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالديدامون – شرقية – جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: ahmedhussein.sha.b@azhar.edu.eg

المؤتمر العلمي الدولي الأول

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

التوسط في النحو بين الجواز والمنع

أحمد محمد حسين محمد

قسم اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية، جامعة الأزهر .

المدينة: فاقوس الدولة: جمهورية مصر العربية

البريد الإليكتروني: ahmedhussein.sha.b@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

التوسط ظاهرة من الظواهر التي لم تلق اهتماما كبيرا في الدراسات النحوية؛ وسبب ذلك أن النحويين أدخلوا مسائل التوسط مع مسائل التقديم .

لذا كان هذا البحث (التوسط في النحو بين الجواز والمنع) .

الهدف من البحث:

التفريق بين التوسط والتقديم، ووضع كل منهما في مكانه الصحيح؛ إذ الرتبة مختلفة، وبينهما فرق كبير في تغيير المعنى .

كذلك يهدف البحث إلى فصل مسائل التوسط عن مسائل التقديم؛ إذ بينهما تداخل واضح.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وفهارس فنية عامة .

أما المقدمة: فأشرت فيها إلى أهمية البحث، والهدف منه، والصعوبات التي واجهتني، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، وعملي في هذا البحث .

وفي التمهيد: تناولت فيه تعريف التوسط، والمقصود بالتوسط في هذا البحث، وبينت التوسط عند النحاة، ووضحت الفرق بين التوسط والتقديم والفصل .

والمبحث الأول: أشرت فيه إلى مواضع التوسط التي أجازها النحاة بلا خلاف .

والمبحث الثاني: درست فيه مسائل التوسط التي اختلف فيها النحاة .

وفي الخاتمة أشرت إلى أهم نتائج هذا البحث .

ثم أنهيت البحث بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات .

الكلمات المفتاحية: التوسط – النحو – الجواز – المنع

Mediation in grammar between permissibility and prohibition

Ahmed Mohamed Hussein Mohamed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Sharqia, Al-Azhar University. City: faqous country: Arab Republic of Egypt
Email: ahmedhussein.sha.b@azhar.edu.eg

Research Summary:

Mediation is one of the phenomena that has not received much attention in grammatical studies. The reason for this is that grammarians have introduced mediation issues with presentation issues.

Therefore, this research was (mediating in grammar between permissibility and prohibition).

The aim of the research:

differentiate between mediation and presentation, and put each in its rightful place; The rank is different, and between them there is a big difference in changing the meaning.

The research also aims to separate issues of mediation from issues of presentation; There is a clear overlap between them.

Search Plan:

This research includes an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and general technical indexes.

As for the introduction: I indicated in it the importance of the research, its objective, the difficulties I faced, previous studies, the approach followed, and my work in this research.

In the preface: I dealt with the definition of mediation, and what is meant by mediation in this research, and explained mediation with grammarians, and clarified the difference between mediation, submission and dismissal.

And the first topic: I referred in it to the places of mediation that the grammarians allowed without disagreement.

And the second topic: I studied the issues of mediation in which the grammarians differed.

In the conclusion, I mentioned the most important results of this research.

Then I finished the search with a list of sources and references, and an index of topics.

Key words: Mediation- grammar – permissibility - prohibition

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده سبحانه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا .

وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد:

فإن تركيب الجملة في العربية له قوانين تنظمه، وضوابط تحكمه، وهناك مسميات لأركان تلك الجمل، فركن يقع في الابتداء، وآخر في النهاية، وثالث في الوسط، ومن المتعارف عليه عند النحاة أن الجملة يُقَدَّم فيها ويُؤَخَّر ويُوسَّط، لأغراض يريدها المتكلم، فيغير في نظام الجملة ورُتَبِهَا، مراعاة لحال المخاطب.

وتحريك أركان الجملة ليقع بعضها مكان بعض، ليس مخالفا لنظام اللغة العربية، بل هو أمر محمود، مطلوب أحيانا، ويصل إلى الوجوب أحيانا أخرى، وهذا يدل على مرونة اللغة العربية وحيويتها .

وقد عبَّر النحاة عن تغيير البناء التركيبي للجملة بالتقديم والتأخير والتوسط، فأوجبوا التقديم، كما أوجبوا التأخير، كذلك أجازوا التوسط ومنعوه .

وهذا يدل على أنهم قد وضعوا نظاما خاصا في أصل ترتيب الجملة، وفي الخروج عن هذا الأصل، فالأصل في (المفعول به) مثلا أن يتأخر عن الركنين الأساسين في الجملة، ولكنه قد يتقدم أو يتوسط، وهذا الأصل والخروج عليه لا بد أن يكون خاضعا لضوابط تجيزه أو توجبه .

وقد حفل الدرس النحوي بدراسة هذه الأصول النحوية، كذلك ما خرج منها على الأصل، فوصف النحويون ترتيب عناصر الجملة، ثم عالجوا القضايا التي تتعلق بالتراكيب اللغوية، كالحذف والإثبات والوصل والفصل والتقديم والتأخير والتوسط، وغيرها .

والتوسط هو موضع رئيس في البناء التركيبي للجملة العربية، لابد من ملئه بأحد أركانها؛ ليؤدي وظيفته التي من أجلها حُرك من الطرف إلى الوسط .

ولما كان النحويون يعبرون عن هذا التغيير في نظام الجملة بالتقديم، وهم يعنون به التوسط، رأيت أن أفرق بين المصطلحين أولا، ثم أجمع مواضع التوسط التي اختلف فيها النحاة .

هدف البحث:

أردت من هذه الدراسة أن أضع الضوابط التي تحكم التوسط في النحو، وأن أثبت أن النحاة يتوسعون في المصطلحات فيقولون على (التوسط) تقديما أحيانا، ويفرقون بينهما أحيانا أخرى، وأحيانا يجيزون التقديم ولا يجيزون التوسط، فمن تفرقتهم بينهما ما قاله ابن مالك: "ونبهت بقولي: "أو موجب" على أن توسيط الخبر قد يجب، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[1]، وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها، ووليَّها كان أبوها، فواجب في هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه " [2].

ومن منعهم التقديم وجوازهم التوسط، أنهم يجيزون توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه، ويمنعون تقدمه، يقول السيوطي:" يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف، نحو طاب نفسا زيد، قال: وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه، نحو: فجرت عيونا الأرض، وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزما بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها، والقائلون بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا، فمنع سيبويه والأكثرون من البصريين

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة الجاثية .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٥٠ .

والكوفيين والمغاربة تقديمه، فلا يقال: نفسا طاب زيد، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد وما ورد من ذلك فضرورة" [1].

ومن تفرقتهم بينهما في التقسيمات والحكم النحوي ما قاله الشاطبي في أحوال المفعول مع الفعل والفاعل: "والقسمة تقتضي سبعة أقسام: لزوم تأخيره عن الفاعل، ولزوم تقديمه على الفعل، ولزوم توسيطه بينهما، وامتناع تأخيره فقط مع جواز تقديمه وتوسيطه، وامتناع تقديمه فقط مع جواز توسيطه وتأخيره، وامتناع توسيطه فقط مع جواز تقديمه وتأخيره، وجواز الأوجه الثلاثة، فالجميعُ سبعةُ أقسام" [2].

ومن الأهداف: حصر مسائل التوسط التي اختلف النحاة فيها، وبيان أدلتهم التي اعتمدوها، وفصلها عن مسائل التقديم .

صعوبات البحث:

من الطبعي أن يكون البحث العلمي شاقا صعبا في مراحله المختلفة، وكان من المفترض ألا أحدد صعوبات البحث، فهذا هو عملي، إلا إنني وجدت صعوبة بالغة أردت توضيحها للقارئ، هي أن النحاة عندما توسعوا في مصطلحاتهم فأطلقوا على كل توسط تقديما، كان لزاما عليَّ أن أضع ضابطا للتوسط من خلال استقراء المسائل، ولكي أحدد مواضع التوسط من خلال هذه الضوابط، قمت بحصر المسائل التي نص النحاة على أن فيها تقديما، ثم فصلت من هذا العدد ما رأيته توسطا، وحسبي أن أكون بهذا الجهد قد وُفِّقت فيما أصبو إليه، وأن تكون الفكرة العامة للبحث مقبولة مفيدة للباحثين والدارسين .

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٤٣ .

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ٦١٥ .

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناول أصحابها الرأي الوسط في النحو العربي، وقامت هذه الدراسات على بيان الوسطية في الرأي، وهي بعيدة عن طبيعة بحثي، إذ أدرس التوسط في الموضع والرتبة، لذا لم أجد أحدا تناول فكرة التوسط بالمعنى الذي درسته .

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي في هذا البحث، وذلك باستقراء المادة العلمية – موضوع البحث– من الشروح والمطولات، لمحاولة وضع الضوابط التي تحكم مصطلح التوسط، ثم حصر المسائل التي فيها توسط وتحليلها، والمقارنة بين الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، للوقوف على الرأي على الراجح منها.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وفهارس فنية عامة .

أما المقدمة: فأشرت فيها إلى أهمية البحث، والهدف منه، والصعوبات التي واجهتني، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، وعملي في هذا البحث .

وفي التمهيد: تناولت فيه تعريف التوسط، والمقصود بالتوسط في هذا البحث، وبينت التوسط عند النحاة، ووضحت الفرق بين التوسط والتقديم والفصل .

والمبحث الأول: أشرت فيه إلى مواضع التوسط التي أجازها النحاة بلا خلاف .

والمبحث الثاني: درست فيه مسائل التوسط التي اختلف فيها النحاة .

وفي الخاتمة أشرت إلى أهم نتائج هذا البحث .

ثم أنهيت البحث بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات .

عملي في هذا البحث:

قمت بجمع المسائل التي فيها توسط لأحد أركان الجملة، من كتب النحو، وركزت على التوسط المختلف فيه، ثم درست هذه المسائل مرتبة ترتيب الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك، واضعا لكل مسألة عنوانها المناسب، وقد اجتهدت في تتبع أقوال النحاة في كل مسألة، ذاكرا الخلاف بينهم، مبينا أدلتهم التي اعتمدوها، ثم ختمت كل مسألة ببيان ما ترجح لي فيها، مع بيان وجه الترجيح والاختيار .

هذا وقد اجتهدت في تخريج الشواهد الواردة في البحث، القرآنية منها والنثرية والشعرية، كذلك رتبت المصادر والمراجع الواردة في الحواشي ترتيبا تاريخيا، ولجأت إلى الاختصار فذكرت المعلومات الكاملة لكل مرجع (العنوان كاملا، واسم المؤلف، والناشر، وتاريخ النشر) بثبت المصادر والمراجع في آخر البحث.

التمهيد

تعريف التوسط:

التَّوسُّط في اللغة: مصدر للفعل (تَوَسَّط) وجذره وسط، والتوسط والوسط معناهما واحد، يقول ابن منظور: وسَطْتُ القومَ أَسِطُهم وَسْطاً وسِطةً، أَي تَوَسَّطْتُهم، ووَسَطَ الشيءَ وتَوَسَّطَه صار في وسَطِه.

والوسَط بالتحريك: اسم لما بين طرفي الشيء وهو منه، كقولك قَبَضْت وسَط الحبْل، وكسرت وسَط الرمح، وجلست وسَط الدار .

وأَوسط الشيء أَفضله وخياره، كوسَط المرعى خيرٌ من طرفيه، وكوسَط الدابة للركوب خير من طرفيها لتمكن الراكب .

وأَما (الوسْط) بسكون السين فهو ظَرْف، لا اسم، جاء على وزن نظيره في المعنى وهو(بَيْن) تقول جلست وسْطَ القوم، أَي بيْنَهم .

وقيل: كل منهما يَقَع مَوْقِعَ الآخر، وقيل: إنه متى دخل على (وسْط) حرفُ الوِعاء خرج عن الظرفية ورجعوا فيه إِلى (وسَط) ويكون بمعنى (وسْط) كقولك: جلسْتُ في وسَط القوم، وفي وسَطِ رأْسِه دُهن، والمعنى فيه مع تحرُّكه كمعناه مع سكونه إِذا قلت: جلسْتُ وسْطَ القوم، ووسْطَ رأْسِه دُهن، فوسَط القوم، بمعنى وسْط القوم، إِلاَّ أَن (وَسْطاً) يلزم الظرفية ولا يكون إِلاَّ اسماً فاستعير له -إِذا خرج عن الظرفية- الوسَطُ على جهة النيابة عنه، وهو في غير هذا مخالف لمعناه[1].

مما سبق يتبين: أن (الوسط، والتوسط) قد يقصد بهما المكان والموضع والرتبة، فهو أمر محسوس، وهذا يختلف عن المعنى المعنوي لنفس مادة (وسط) التي يراد بها المعتقد والفكر والرأي، وبينهما فروق كبيرة، وستقوم الدراسة في هذا البحث -إن شاء الله- على التوسط الحسي، لا المعنوي.

---

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٥٩٤، ولسان العرب ٧/ ٤٢٦، والمعجم الوسيط ٢/ ١٠٣١ .

المقصود بالتوسط في هذا البحث:

أعني بالتوسط: نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة إلى وسطها، بعد أن كان في أحد أطرافها، وليس الأمر على الإطلاق، بل هناك ضوابط لكي نقول إن الجملة فيها توسط؛ إذ هناك فرق بين التوسط والتقديم والفصل .

فمن الضوابط التي تنظم هذا المصطلح، أن ما يقع وسطا يجب أن يكون ركنا رئيسا في الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه، وهذا مستفاد من تعريفهم له في اللغة حين قالوا: هو اسم لما بين طرفي الشيء وهو منه.

كذلك يجب أن تكون الجملة مكونة من ثلاثة أركان أو أكثر، كأن تكون الجملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول، أو تكون مكونة من كان واسمها وخبرها ومعمول الخبر، أو العامل في الحال وصاحب الحال والحال، فيجب أن يكون هناك أطراف ووسط .

أيضا: يجب معرفة الترتيب الطبعي للجملة، ثم يتوسط الركن الثالث، أو الأول، فإذا كان غير ذلك فلا يسمى توسطا، إذ ليس كل تغيير في موضع أركان الجملة يُسمى توسطا .

فمثلا نقول: تتكون الجملة من فعل وفاعل ومفعول، فإذا وقع المفعول بينهما فهذا يسمى توسط المفعول. أما لو تقدم المفعول على الفعل، فهذا يسمى تقديما .

التوسط عند النحاة

مصطلح التوسط مصطلح قديم عند النحاة، وكان ابن السراج والسيرافي والرماني من أوائل النحاة الذين استخدموا هذا المصطلح، يقول ابن السراج في باب (ظن): "ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن شئت أعملته تقول: زيدٌ ظننت منطلق "[1].

أما سيبويه فلم يستعمل مصطلح التوسط، فإذا تعرض لمسألة فيها توسط، فكان يستعمل مصطلح التقديم، قاصدا به التوسط، قال في باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فـ(عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهبَ)، وشغَلْت (ضربَ) به كما شغلتَ به (ذهَب)، وانتصب (زيدٌ)؛ لأنه مفعول تعدّىٰ إليه فعلُ الفاعل، فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرىٰ اللفظُ كما جرىٰ في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنىٰ، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم "[2].

وفي توسط خبر (كان وليس) استعمل سيبويه فيه مصطلح التقديم فقال: " ولكنّ (ليس وكان) يجوز فيهما النصبُ وإن قدّمت الخبرَ ولم يكن ملتبساً؛ لأنّك لو ذكرتهما كان الخبرُ فيهما مقدَّما مثلَه مؤخَّرا، وذلك قولك: ما كان زيدٌ ذاهبا، ولا قائماً عمروٌ"[3].

وبالنظر في كتب النحو نجد أن النحاة لم يكن عندهم تحديد دقيق لمصطلح التوسط، بل كان مفهوم التوسط عندهم يختلط مع مصطلح التقديم، فكانوا إذا أرادوا التعبير عن التوسط، يستعملون التقديم أحيانا، وأحيانا أخرىٰ يستعملون التوسط، فمثلا:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/ ١٨١، ٢/ ١٨٠، وشرح السيرافي ١/ ٤٥٤، وشرح الرماني ١/ ٨١٠، ٨١٤.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٦١.

نجد ابن هشام في باب الفاعل، يعبر عن وقوع المفعول قبل الفاعل في الجملة بالتوسط، فيقول: "وأما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازًا، فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[1] وقولك: خاف ربه عمر، فـ"عمر" فاعل و"ربه" مفعول، وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2].... والثانية: أن يحصر الفاعل بـ إنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[3].....[4]

في حين نجد المرادي يعبر عن نفس القاعدة (بالتقديم) فيقول: " ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب، الأول: أن يحصر "الفاعل" بـ إلا أو بـ إنما نحو: "ما ضرب زيدا إلا عمرو" و"إنما ضرب زيدا عمرو"، والثاني: أن يكون المفعول ضميرا متصلا وفاعله ظاهر نحو: "أكرمك زيد".

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو: "ضرب زيدا غلامه" عند الأكثرين[5].

أما الشاطبي فكان دقيقا، يستعمل كل مصطلح في موضعه، فكان يفرق بين التقديم والتوسط، فقال في تعليقه على ابن مالك:" قوله: "وقد يُجاءُ بخلاف الأصلِ" .. إلى آخره... فكأنه يقول: يجوزُ أن يتقدّم المفعولُ ويتوسط ويتأخر من غير موجب لفظي .

وحينما ذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل، قال: " أحدها: موضع اللبس، يعني أنه إن حُذِر -أي: خِيفَ- الالتباسُ بين الفاعل والمفعول، بحيث لا يتميَّزُ واحدٌ منهما عن صاحبه، وجب أن يلزم كلّ واحدٍ منهما مرتبته، فيلزم الفاعل والمفعولُ موضعه، ولا يجوز توسيطُ المفعول ولا تقديمه .

---

(١) الآية (٤١) من سورة القمر.

(٢) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٢٨) من سورة فاطر.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٢٤، ١٢٦، والتصريح ١/ ٤١٥

(٥) توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٥٩٥ .

ونراه أكثر دقة في تحديد المصطلحات، حينما اعترض على ابن مالك في تقسيمات المفعول من حيث التقديم والتأخير والتوسط، فنراه يفرق بين التقديم والتوسط فيقول: " وإذا ثبت وَرَدَ على الناظم دركٌ في هذا الفصل من وجهين: أحداهما: أنه أتى في تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل بثلاثة أقسام خاصة؛ لزوم تأخير المفعول، ولزوم تقديمه على الفاعل، وجواز تأخيره وتقديمه وتوسيطه. والقسمة تقتضي سبعة أقسام: لزوم تأخيره عن الفاعل، ولزوم تقديمه على الفعل، ولزوم توسيطه بينهما، وامتناع تأخيره فقط مع جواز تقديمه وتوسيطه، وامتناع تقديمه فقط مع جواز توسيطه وتأخيره، وامتناع توسيطه فقط مع جواز تقديمه وتأخيره، وجواز الأوجه الثلاثة. فالجميعُ سبعةُ أقسام "[1].

هذا التقسيم الدقيق الفريد من الشاطبي هو الذي عنيته وقصدته في هذا البحث، إذ يجوز التقديم ويمتنع التوسط أحيانا، وأحيانا أخرى يجوز التوسط ويمتنع التقديم، فإذا كان هناك تفرقة بينهما في الحكم النحوي، فثبت أن بينهما تفرقة في الاستعمال والوضع.

ثم نجد النحاة في باب النواسخ يستعملون مصطلح التوسط، إذا تعرضوا لقضايا وقوع الخبر بين الناسخ واسمه، فهذا الجزولي يفرق بين التقديم والتوسط، فإذا وقع الخبر بين العامل واسمه سماه توسطا، وإن تقدم الخبر على العامل سماه تقديما، إذ يقول: " فقسم يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا عن معنى الاستفهام، ويجب إن كان فيه، وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر وجب تقديم الخبر، أو توسطه بين العامل والاسم "[2].

كذلك استعمل المرادي مصطلح التوسط في حكم توسط خبر (ليس، وما دام) فقال: "وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر "ليس" تبعا للفارسي وفيه خلاف "ضعيف"، والقاطع

---

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٥٩٦، ٦٩٨، ٦١٥ .

(٢) المقدمة الجزولية في النحو صـ ١٠٥ .

بالجواز قراءة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾[1] ومنع ابن معط توسط خبر "ما دام" ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره[2].

وعلى نهجها سار ابن عقيل، فقال في توسط خبر كان إذا كان جملة: " ولا يلزمُ تأخيرُ الخبر إن كان جملة –خلافاً لقوم – بل يجوز تقديمه وتوسيطه، فتقول: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، وكان يقوم زيدٌ، وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ، ويضرب أبوه كان زيد، لأن القياس جوازه وإنْ لم يسمع. قاله ابن السراج"[3].

وعلى هذا سار أكثر النحاة، ولعل السر في ذلك تأثرهم بابن مالك في ألفيته، حين ضمنها لفظ التوسط، فقال: وفي جميعها توسط الخبر ... أجز وكل سبقه دام حظر

فساروا جميعا خلف هذا المصطلح، وخاصة في باب النواسخ .

على أن ابن مالك في هذا الباب كان دقيقا؛ إذ راعى الفرق بين التقديم والتوسط، فكان يستشهد لكل مصطلح بمثال مخالف الآخر، فنجده يعبر بالتوسط حين توسط الخبر بين الناسخ واسمه، ويعبر بالتقديم حينما تقدم الخبر على الناسخ نفسه، وهذا هو الفرق الدقيق بينهما، يقول ابن مالك: "ونبهت بقولي: "أو موجب" على أن توسيط الخبر قد يجب، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[4]، وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها، ووليَّها كان أبوها، فواجب في هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه " [5].

نستخلص من ذلك أن النحاة قد فرقوا في باب النواسخ بين التقديم والتوسط، فلكل مواضعه.

---

(١) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٤٩٥ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٣٦٢ .

(٤) من الآية (٢٥) من سورة الجاثية .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٥٠ .

ثم كان في باب الاستثناء استعمال المصطلحين، فبعضهم عبَّر بالتقديم، وبعضم بالتوسط، فهذا ابن يعيش يستعمل مصطلح التقديم فيقول:" إذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه مذهبان: أحدهما مذهبُ سيبويه، وهو اختيارُ أبي العبّاس المبرّد، أنّ تُبْدِله ممّا قبلَه؛ لأنّ الاعتبار بتقديم المُبْدَل منه، وهو الاسم، ولا تكترِث للصفة؛ لأنّها فضلةٌ. والثاني أنّ تنصبه على الاستثناء، وهو اختيارُ أبي عثمانَ المازِنيّ" [1].

أما ابن مالك فقد استعمل مصطلح التوسط فقال:" وإذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو، فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب، ومذهب المازني عكس ذلك، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه "[2].

وهكذا فعل النحاة في كل أبواب النحو التي فيها تقديم وتغيير في نظام الجملة.

وإن كان إطلاقهم على كل تغيير في نظام الجملة تقديما، ليس خطأ منهم، إلا إنه يُحمل على عدم الدقة في التسمية، وإلا فما الفرق بين نقل ما كان ثالثا في ترتيب الجملة إلى الأول، وبين نقله إلى الثاني، فلا الشك أن المعنى مختلف، فحينما ينتقل المفعول من الترتيب الثالث إلى الأول، يكون معنى الجملة مختلفا عنه إذا كان في الترتيب الثاني، فالفرق واضح بين قولنا: أكرم محمد خالدا، و أكرم خالدا محمد، و خالدا أكرم محمد .

فالجملة الأولى: أكرم محمد خالدا، في ترتيبها الطبعي، والمخاطب خالي الذهن، فتخبره بمضمون الجملة.

والجملة الثانية أكرم خالدا محمد، فيها توسط المفعول بين الفعل والفاعل، وذلك لأن المخاطب يهمه أمر خالد، فقدمه .

والجملة الثالثة: خالدا أكرم محمد، فيها تقديم المفعول، لإفادة الحصر، أي أن محمدا لم يكرم إلا خالدا .

فالمعاني التي تكون في التوسط، غير المعاني التي تكون في التقديم، لذا كان التعبير عنها بصيغ مختلفة أولى من التسوية بينها.

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٢ .

(2) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٤.

الفرق بين التوسط والتقديم والفصل:

التوسط يختلف عن التقديم، فإذا كان التوسط هو تغيير في التركيب الطبعي بوضع الأول أو الأخير في الوسط .

فإن التقديم هو وضع شيء أمام غيره، فيكون بوضع الثالث أولا، فمثلا الترتيب الطبعي للجملة الفعلية: الفعل ثم الفاعل ثم المفعول، فإذا تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا، فهذا تقديم .

كذلك في النواسخ: فالأصل أن يأتي الفعل الناسخ ثم الاسم ثم الخبر، نحو: كان محمد قائما، ويجوز توسط الخبر بين كان واسمها فنقول: كان قائما محمد .

أما لو تقدم الخبر على كان واسمها نحو: قائما كان محمد، فهذا يسمى تقديما وليس توسطا .

ولا يُشترط في التقديم أن تكون الجملة من ثلاثة أركان، بل يتحقق التقديم إذا كانت من ركنين، كتقديم الخبر على المبتدأ .

أما الفصل: فيكون بين الأشياء المتلازمة، التي تحتم قواعد اللغة تواليها، دون فصل بينها، كالمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والتابع والمتبوع، فإذا جاء شيء بين هذه الأشياء المتلازمة فإن النحاة يسمونه فصلا .

المبحث الأول: التوسط المتفق عليه عند النحاة

توسط خبر كان وأخواتها:

يتوسط خبر كان وأخواتها وجوبا وجوازا .

فيجب توسط الخبر إذا كان الاسم مقصودا بحصر، نحو قوله تعالى:﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[1].

ويجب إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها [2].

ويجوز أن يتوسط خبر الأفعال الناسخة بينها وبين الاسم ما لم يمنع مانع من توسيط الخبر، نحو: كان قائما زيدٌ، وأصبح منطلقا أخوك، وما زال راشدًا أبوك [3] .

توسط خبر أفعال المقاربة:

اتفق النحاة على جواز توسط أخبار أفعال المقاربة بينها وبين الاسم، واشترطوا في ذلك أن يكون الخبر غير مقترن بـ(أن)ـ، قال ابن مالك: " وأجيز توسيطها تفضيلا لها على إن وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون.

وحكى السيوطي اتفاقهم فقال:" ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن ب أن اتفاقا نحو طفق يصليان الزيدان " [4] .

توسط المفعول:

الأصلُ ذكْرُ مرتبة الفاعل ثم المفعول وهذا أصل قياسي، وتجوز المخالفة في ذلك الأصل، وهو أصل استعماليّ، فإن عرض لزومٌ في تقديم الفاعل على المفعول، فهو على خلاف الأصل، وإن عرض لزوم في تقديم المفعول على الفاعل فهو على خلاف الأصل أيضا [5] .

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة الجاثية .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٥٠ .

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ١٥٦ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٥، و همع الهوامع ١/ ٤٧٩.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٩٧ .

ويتوسط المفعول وجوبا في ما يأتي:

إذا اتصلَ بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ إلى المفعول، فيجبُ تأخيرُ الفاعل وتقديمُ المفعولِ، نحو "أكرمَ سعيداً غلامُهُ"، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [1]، وقولهُ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[2].

أَن يكون المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل اسماً ظاهراً، نحو "أكرَمني علي" .

أَن يكون الفاعل محصوراً ب إنما، فيجبُ توسط المفعول، نحو "وإنما أكرمَ سعيداً خالدٌ".

ويتوسط جوازا: إذا اتّصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل، جازَ تقديمهُ وتأخيرُهُ فتقول "أكرمَ الأستاذُ تلميذَهُ. وأكرمَ تلميذَهُ الأستاذُ"، لأنَّ الفاعلَ رتبتُهُ التقديمُ، سواءٌ أتقدّمَ أم تأخّر.

توسط المستثنى:

الأصل في تركيب جملة الاستثناء أن يتقدم المستثنى منه، ويتأخر المستثنى، نحو: ما فيها أحد خير من عمرو إلا زيد.

وأجاز النحاة توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو.

ولكنهم اختلفوا في الحكم الإعرابي للمستثنى، أيكون بدلا من المستثنى منه أم يكون منصوبا على الاستثناء.

واختار سيبويه البدل، فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيد وما مررتُ بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيدٍ، كان الرفع والجر جائزين، وحسُن البدل لأنك قد شغلت الرافعَ والجار، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بعد ذلك. وكذلك: مَن لي إلا أبوك صديقا؛ لأنك أخليت مَن للأب ولم تُفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ.

وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا خيرٍ منه، وكذلك مَن لي إلا زيداً صديقاً، وما لي أحدٌ إلا زيدا صديقٌ؛ كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبا، كما كرهوا أن يقدَّم قبل الاسم إلا نصبا ". و وافقه المبرد، وابن مالك [3] .

---

(١) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة .

(٢) من الآية (٥٢) من سورة غافر.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧ ، وينظر: المقتضب ٤/ ٣٩٩، ٤٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٤.

وعللوا لذلك: بأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها، ولأن المستثنى في نحو: ما جاء أحد إلا زيد، إنما رجح اتباعه على نصبه، لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظا ولم يختلف المعنى، فإذا أتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده، فكان إتباعه متوسطا أولى من إتباعه غير متوسط[1].

وضعف ابن عصفور هذا الرأي؛ إذ فيه فصل بين الصفة والموصوف بالبدل، فقال: " وأجاز يونس وغيره البدل؛ لأنَّ الصفة النية بها أن تكون إلى جانب المبدل، وليس يلزم في ذلك ما يلزم في تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع، ولا من وضع العام موضع الخاص، وهو مع ذلك ضعيف، لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل، وحكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدَّمَة على البدل، هذا هو الأكثر من كلامهم" [2].

أما المازني فقد أجاز نصب المستثنى إذا توسط، يقول المبرد: " كان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلا زيد خير منك؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته والنعت فضلة يجوز حذفها.

وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجودا، فكيف أنعت ما قد سقط، والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه[3] في حين نسب له ابن عصفور وأبي حيان القول بوجوب النصب [4].

واحتج لذلك: "بأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد، كان تقديمُه على الصفة بمنزلةِ تقديمه على الموصوف. فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه، كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة. وممّا يدلّ أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد " [5].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٤.

(2) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٤ .

(3) المقتضب ٤/ ٣٩٩، ٤٠٠، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥ .

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٤، والارتشاف ٣/ ١٥٠٩ .

(5) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٢ .

كذلك ضعف ابن عصفور هذا الرأي؛ إذ فيه فصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، فقال: " والنصب أضعف؛ لأنَّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلاَّ في ضرورة " [1] .

أما الزمخشري فقد أجاز الوجهين دون تفضيل لأحدهما على الآخر، فقال: " وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة، وتحمله على البدل، والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، و ما مررت بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيد، أو تقول: إلا أباك وإلا عمرًا "[2]. ووافقه ابن يعيش، والسيوطي [3].

الترجيح: أرى أنه إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو، فإنه يجوز في المستثنى أن يكون بدلا من المستثنى منه، ويجوز أن ينتصب على الاستثناء، وهذا هو اختيار الزمخشري ومن وافقه؛ إذ قد حكى سيبويه الوجهين معا، وإن كان كلامه يُفهم منه ترجيح البدل، إلا إن الوجه الآخر موجود وثابت، وحكاه بعضهم، كذلك لم ينقلوا مسموعا عن العرب جاء فيه البدل ، ولا نصبه على الاستثناء، فكان الوجهان جائزين .

توسط الحال:

أجاز النحاة بلا خلاف توسط الحال بين العامل وصاحبها، وذلك إذا كان صاحب الحال مرفوعا، ظاهرا كان أو مضمرا، نحو جاء راكباً زيد .

كذلك إن كانت من مرفوع مضمر جاز توسيطها، نحو: في الدار قائماً أنت [4].

□

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٤ .

(2) المفصل للزمخشري صـ ٧١، ٧٢ .

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٨ .

(4) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٨٧، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٩ .

توسط التمييز:

يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف، نحو: طاب نفسا زيد، وبين الفعل ومنصوبه، نحو: فجرت عيونا الأرض .

وقد نقل أبو حيان إجماع النحاة في هذا فقال:" ولم يتعرض المصنف لتوسط التمييز بين الفعل ومرفوعة، نحو: طاب نفسا زيد وكرم أصلا عمرو، وحسن وجها عمرو، وضرب ظهرا وبطنا بكر، ولا نعلم خلافا في جواز ذلك في نحو هذا الفعل .

وحكى الشيخ خالد الأزهري إجماعهم إذا تقدم العامل فقال: " واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدمًا نحو: "طاب نفسا زيد" [1] .

(١) التذييل والتكميل ٩/ ٢٥٩، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٣٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٣، والتصريح ١/ ٦٢٩

المبحث الثاني: التوسط المختلف فيه

حكم توسط خبر (كان) إذا كان الخبر جملة

تدخل (كان) وأخوتها على المبتدأ والخبر، وحينئذٍ يكون المبتدأ اسما لها، والخبر خبرا لها، والأصل أن يلي كان اسمها ثم يأتي خبرها، وذلك مثل: كان محمد قائما، شأن الفعل والفاعل والمفعول به، فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام وذلك كأن تقول: (محمد كان قائمًا) فهذا من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام، وذلك كأن يظن المخاطب أن زيدا كان القائم لا محمدا فترد عليه بقولك (محمد كان قائما) أو (كان قائمًا محمد) فهذا من باب توسط الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون محمد مريضًا لا يقوي على القيام لمدة، ثم قام فتقدم الخبر على الاسم، وتقول: (كان قائمًا محمد)؛ لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم، أو (قائمًا كان محمد) فهذا من باب تقديم الخبر على (كان)؛ للتخصيص، وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمدًا كان قائمًا لا قائمًا، فتصحح له هذا الوهم وتقول أنه كان قائمًا لا قاعدًا.

أما إذا كان الخبر جملة، مثل: كان أبوه قائم زيد، وكان يقوم زيد، ففي توسط الخبر بين (كان) واسمها على أن يكون (أبوه قائم) و (يقوم) في موضع الخبر، خلاف بين النحاة .

فأجاز بعض النحاة كابن السراج وابن مالك وابن عقيل توسط الخبر إذا كان جملة بين كان واسمها، ومثل ابن السراج للجملة الاسمية، فقال: " ولا يجيزون أيضًا: كان أبوه قائم زيد، وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك، هذا خطأ عندهم؛ لتقديم المكنى على الظاهر، وهذا جائز عندنا؛ لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة، وقد مضى تفسير المكنى: أنه إذا كان في غير موضعه وتقدم جاز تقدمه؛ لأن النية فيه أن يكون متأخرًا "[1].

ووافقه ابن مالك في ذلك، مقويا رأيه بالقياس على المبتدأ والخبر، فقال: " ذكر ابن السراج أن قوما من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال:

---

(1) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٨٨، ٨٩ .

أبوه قائمٌ كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضا أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع (كان) فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى ملكٍ ما أمُّه من محارب ... أبوه ولا كانت كليبٌ أقاربه[1]

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه. والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه " [2].

في حين أن ابن عقيل قد مثل لجواز توسطه بالجملتين الاسمية والفعلية، ناسبا ذلك لابن السراج فقال: " ولا يلزمُ تأخيرُ الخبر إن كان جملة –خلافاً لقوم – بل يجوز تقديمه وتوسيطه، فتقول: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، وكان يقوم زيدٌ، وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ، ويضرب أبوه كان زيد، لأن القياس جوازه وإنْ لم يسمع. قاله ابن السراج " [3].

واستدل أصحاب هذا القول بالسماع، فقد جاء في القرآن الكريم توسط الخبر وهو جملة فعلية فعلها رافع ضميرا مستترا، منه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾[4]، حيث توسط الخبر (كبر) وهو جملة فعلية، بين كان واسمها (إعراضهم)، ومنه قوله تعالى:﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ ﴾[5]، حيث توسط الخبر (يصنع) وهو جملة فعلية، بين كان واسمها (فرعون) .

---

(١) البيت من الطويل، وهو من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك .

والشاهد فيه: تقدم الخبر وهو جملة اسمية على المبتدأ، وإذا جاز هذا في باب الابتداء فلا مانع من جوازه في باب كان .

والبيت في شرح التسهيل ١/ ٣٥٥، والتذييل ٤/ ١٨٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٢٧، والمقاصد الشافية ٢/ ١٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٣١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٥ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٣٦٢ .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة الأنعام .

(٥) من الآية (١٣٧) من سورة الأعراف .

ونسب إلى بعض النحويين منع توسط الخبر الجملة بين (كان) واسمها، من غير تفصيل في الجملة، فسواء أكانت الجملة أسمية أم فعلية، رافعة ضمير المبتدأ أو غير رافعة، مثال ذلك: كان زيد أبوه قائم، وكان زيد يقوم، وكان زيد يمر به عمرو، فلا يجوز: أبوه قائم كان زيد، ولا: يقوم كان زيد، ولا: كان أبوه قائم زيد، ولا: كان يقوم زيد [1].

وذهب بعض النحاة إلى تقييد الجملة، فمنعوا التوسط إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع ضميرا مستترا، نحو: كانَ يقومُ زيدٌ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر، وأجازوا التوسط في غير ذلك [2].

وهم قد منعوا التوسط هنا " قياساً على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: يقومُ زيدٌ، على أن يكون (يقوم) خبراً مقدَّماً فكذلك هنا؛ لأنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

و"المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي" [3].

وكان أبو حيان من المناعين توسط الخبر إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع ضميرا مستترا، صرَّح بذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [4]، فقال: " وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف، والصحيح المنع " [5].

أما المانعون قد خرجوا ما استدل به المجيزون من توسط الخبر في الآيتين السابقتين والشاهد الشعري: بأن ما استدلوا به ليس فيه توسط، فقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ [6]، فاسم

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٨٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٧٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩١، ٣٩٢ .

(٤) من الآية (١١٧) من سورة التوبة .

(٥) البحر المحيط ٥/ ١١٢ .

(٦) من الآية (٣٥) من سورة الأنعام .

(كان) ضميرَ الأمر والشأن، والجملة الفعلية مفسِّرةٌ له في محل نصب على الخبر، و (إعراضُهم) مرفوعٌ بـ (كَبُر) [1].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾ [2]، فاسم (كان) ضميرٌ عائد على (ما) الموصولة و(يصنع) مسندٌ لفرعونَ، والجملةُ خبرٌ عن كان، والعائدُ محذوف أيضاً، والتقدير: ودمَّرْنا الذي كان هو يصنعه فرعون[3].

الترجيح:

أرى أنه لا مانع من توسط الخبر بين (كان) واسمها، وذلك إذا كان الخبر جملة اسمية؛ إذ لا لبس في هذا التركيب، فيجوز أن نقول: كان أبوه قائم زيد، قياسا على المبتدأ والخبر، يقول ابن مالك: "وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء " [4].

أما إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضميرا مستترا، نحو: (كان يقوم زيد) فأتفق مع مَنْ قال بمنع التوسط؛ لئلا يلتبسَ بباب الفاعل؛ فـ(زيد) في المثال السابق، هل هو فاعل لـ (يقوم) أم اسم لكان، وذلك قياس على المبتدأ والخبر، فكما يمتنع تقديم الخبر -إذا كان جملة فعلية- على المبتدأ، فكذلك يمتنع تقديمه على الاسم في باب (كان) وأخواتها .

---

(١) الدر المصون ٤/ ٦٠٨ .

(٢) من الآية (١٣٧) من سورة الأعراف .

(٣) الدر المصون ٥/ ٤٤٠ .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٥٥ .

حكم توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها

الأصل أن يأتي اسم (ليس) بعدها ثم يأتي الخبر، إلا إذا كان هناك موجب لتقديم الخبر على الاسم بأن يكون ظرفا أو مجرورا .

وقد ذهب أكثر النحاة إلى جواز أن يتوسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل، قال سيبويه بعد قول الشاعر:

أليسَ أكرمَ خلقِ اللهِ قد علِموا ... عند الحِفاظِ بَنو عمرِو بنِ حُنجودِ

صار (لَيْسَ) ههنا بمنزلة: ضرب قومَك بنو فلان؛ لأن (ليس) فعلٌ "[1].

ووافق سيبويه في هذا الفراءُ، والمبردُ، وابن جني، والصيمري، وأبو البقاء العكبري، وابن معط، وابن يعيش، وابن أبي الربيع، والمرادي، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري[2].

واستشهدوا لذلك بقراءة حمزة وحفص ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[3] بنصب (البر)، وقول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول[4]

---

(1) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٧ .

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٣، والمقتضب ٤/ ١٩٤، واللمع ٣٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٣، والفصول الخمسون ١٨١، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٢، وشرح المفصل ٧/ ١١٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٩٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٤٢ .

(3) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .

(4) البيت من الطويل من قصيدة في الفخر للسموأل، والمعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا بين الناس، فتقصي الأخبار عنا وعنهم لتتبيني الحقيقة، وتميزي بين الحق والباطل، لأن العالم والجهول لا يستويان.

والشاهد في البيت قوله: (فليس سواء عالم وجهول) حيث توسط خبر ليس بينها وبين اسمها.

والبيت في: شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٩٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١١١٠، والمقاصد الشافية ٢/ ١٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٢٨

وذكر أبو علي الفارسي أنهم لا يختلفون في توسط خبر (ليس) فقال: "ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: ليس منطلقا زيد"[1]، وونقل ابن مالك إجماع النحاة فقال: "... لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع "[2].

وقد ردَّ أبو حيان ما عبروا عنه بالإجماع؛ إذ الأمر ليس فيه إجماع، لذلك اعترض على ابن مالك ووصف قوله بأنه وَهْمٌ، فقال: " وقد وهم المصنف في الشرح، فزعم أن خبر (ليس) جائز توسيطه بالإجماع، واتبع في ذلك أبا علي الفارسي، فإنه قال: "لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها". وكذلك قال ابن الدهان: "جواز تقديم خبرها على اسمها إجماع" ، وكذلك قال ابن عصفور: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها " [3].

أما ابن درستويه فقد نُقل عنه مخالفته الإجماع؛ إذ منع أن يتوسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، وذلك لعدم تصرفها؛ ولأن (ليس) تشبه (ما) النافية معنى، وتشبه (ليت) لفظا؛ ولأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال [4].

هذا وقد ذكر ابن مالك أن ابن معط قد منع في ألفيته أن يتوسط خبر (ليس)، فقال: " وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر (ليس، وما دام) " [5].

والحق أن ابن معط لم يصرح بذلك، فهو قد منع التوسط مع (ما دام) وأجازه مع (ليس)، وقد صرَّح بذلك فقال: " ولا يجوز أن يتقدم الخبر على اسم (ما دام) وجاز في الأخر ". وقال في "الفصول الخمسون ": " وأما (ليس) فيجوز تقدم خبرها على اسمها " [6].

---

(١) الإيضاح صـ ١١٧ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٤٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ١٧١ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١٧٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١١١٢ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٤٩ .

(٦) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٢ ، والفصول الخمسون صـ ١٨١ .

الترجيح:الراجح في هذه المسألة هو ما أجمع عليه جمهور النحاة من جواز تقديم خبر ليس عليها؛ "وإجماعهم حجة على مَنْ خالفهم"[1]، ويؤيد ذلك أنه قد سُمع توسط الخبر مع (ليس) فجاء في القرآن وفي أشعار العرب، كما في قوله تعالى:﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[2] بنصب (البر) وقول الشاعر:سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول

ولأن أخبار هذا الباب مشبهة بالمفعول، وأسماؤه مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مشبها به [3].

حكم تَوَسُّطِ خَبَرِ (ما دام) بَيْنَ اسْمِهَا وخَبَرِهَا

(دام) من أخوات (كان) ويُشترط لعملها أن تُسبق بـ (ما) المصدرية الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [4] .

والأصل في ترتيب الجملة مع (دام) وغيرها من النواسخ، أنْ يقعَ الاسمُ بعد الفعل الناسخ مباشرة، ثم يليه الخبرُ.

وقد أجاز جمهور النحاة أنْ يتوسط خبر (ما دام) بينها وبين مرفوعها، فيقولون: أزورك ما دام حاضرا أخوك[5].

وقد سوَّى سيبويه بين (ما دام) وغيرها من الأفعال غير الناسخة في جواز التقديم والتأخير فيها، فقال في باب (الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ):.... وإنْ شئتَ قلتَ: (كان أخاك عبدُ الله)، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في

---

(1) المقتضب للمبرد ٢/ ١٧٣ .

(2) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .

(3) ينظر: أسرار العربية صـ ١٣٥ . بتصرف يسير .

(4) من الآية: (٣١) من سورة مريم .

(5) ينظر شرح المفصل: ٧/ ١١٤، وشرح التسهيل: ١/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٧١ .

(ضَربَ)؛ لأنَّه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في (ضرَبَ)، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد[1].

وعللوا لذلك بأنَّ (ما دام) أقوىٰ من (ليس) وإذا كان الخبر يقدم علىٰ الاسم مع (ليس) فأولىٰ أن يتقدم مع (ما دام)، ومما يدل علىٰ أنَّ (ما دام) ليست بأضعف من (ليس)، أن جمودها عارض بسبب التركيب مع (ما)، كما أنها لا تستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يتقدّمها إلا فعلٌ مضارع، نحوُ: لا أُكلِّمك ما دام زيدٌ قائمًا، أما جمود (ليس) فهو لفظا ووضعا[2].

ويَدُلُّ علىٰ جواز تقديم خبر (ما دام) علىٰ اسمها، ورود ذلك شعرا، كما في قول الشاعر:

وأَحْبِسُها ما دامَ للزَّيتِ عاصِرٌ ... وما طافَ فَوقَ الأَرضِ حافٍ وناعلٌ[3].

أما ابنُ معط فقد خَرَقَ إجماع النحاة، فَمَنَعَ أنْ يَتَقَدَّمَ خبر (ما دام) علىٰ اسمها، صرح بذلك في ألفيته فقال:

ولا يجوز أن تقدم الخبر ... علىٰ اسم (ما دام) وجاز في الأخر

وقال في الفصول: " وأما (ما دام) فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا علىٰ اسمها "[4].

وله حجته علىٰ رأيه هذا، نقل لنا هذه الحجة تلميذه وشارح ألفيته (ابن جمعة الموصلي) فقال: " وقد اعْتُذِرَ له: بأنَّها لَمَّا لَزِمَتْ طريقة واحدة وهي الماضي جرت مجرىٰ الأفعال، والأفعال لا تغير، ولأنَّ (ما) معها مصدرية، وهي و ما في حيزها صلتها، وكأنه يرىٰ الترتيب في آخر الصلة، ولأنَّها لَمَّا لم تكن مصدرا صريحا كانت فرعا عليه، فلم يُتَصَرَّف فيها بالتقديم، كما تصرف في المصدر، وقيل: لم

---

(١) الكتاب لسيبويه: ١/ ٤٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٤ ، وشرح التسهيل: ١/ ٣٤٩ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للمُزَرِّد، أخي الشَّمَّاخ . واللغة فيه: (أَحْبِسُها): يعني فرسه، ويحبسها أبدا عنده، ولا يبيعها أو يهبها لأحد . والشاهد فيه قوله: (ما دامَ للزَّيتِ عاصِرٌ) حيث قدم خبر ما دام (للزيت) علىٰ اسمها (عاصر).
والبيت في: المفضليات: صـ ٩٨، وشرح ألفية ابن معط: ٢/ ٨٦٢.

(٤) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٢، والفصول الخمسون لابن معط: صـ ١٨١ .

يُسْمَعْ خبرها مقدما صريحا في نظم ولا نثر، وأُجِيبَ أيضا عن البيت: بأنَّه يجوز أنْ يكونَ خبرها محذوفا، والتقدير: (ما دام للزيت عاصر في الوجود)، وهذا أبلغ، و(للزيت) متلعق بـ (عاصر)، والتقدير: ما دام إنسان عاصر للزيت مستقرا في الوجود "[1] .

هذا وقد رد النحاة على ابن معط ، واعترضوا عليه بأنه قد خالف السماع والقياس والإجماع.

أما السماع: فقد جاء التقديم في الشعر، منه قول الشاعر:

لا طِيبَ لِلْعَيْش ما دَامَتْ مُنغّصةً .... لَذَّاتُهُ بادِّكَار المَوتِ والهَرَم[2]

وأما القياس: فكما جاز توسيط أخبار أخواتها، كذلك يجوزُ مع (ما دام) [3].

الترجيح:

أرى أنَّ الراجح في هذه المسألة هو جواز تقديم خبر (دام) على اسمها، وهو قول جمهور البصريين ومن وافقهم؛ لوُرُودِ السماع به في شعر العرب، ومنه:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته بادكار الموت والهرم

---

(1) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي: 2/ 863.

(2) البيت من البسيط، ولم أجد قائله . واللغة فيه: (منغصة): اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير. و(بادِّكار): بتذكر، وأصله: اذتكار، قلبت تاء الافتعال دالا، ثم قلبت الذال دالا، وأدغمتا. و(الهرم): الكبر والضعف. والمعنى: إن الإنسان لا يطيب له عيش إذا كان كثير التذكر للموت، والتفكر للموت، والتفكر بالشيخوخة، فإن ذلك ينغص حياته ويبعث في نفسه اليأس والمرارة.

والشاهد: في قوله: (ما دامت منغصة لذاته) حيث تقدم خبر (دام) على اسمها، وعلى هذا الوجه الذي أراده المؤلف وقع الفصل بين العامل وهو (منغصة) ومتعلقه (بادكار) بأجنبي عنهما، وهو لذاته ولذا، فقد أعرب بعضهم البيت كالآتي: (لذاته): نائب فاعل لـ (منغصة) لأن اسم مفعول، واسم (دام) مستتر فيها، و(منغصة) خبرها، وعلى هذا الوجه يخلو البيت من الشاهد، وبالتالي، فليس فيه رد على ابن معط .

والبيت في: شرح التسهيل: 1/ 349، والتذييل والتكميل: 4/ 171، وشرح الأشموني: 1/ 231، والتصريح: 1/ 243، وهمع الهوامع: 1/ 372 .

(3) ينظر شرح التسهيل: 1/ 349، والتذييل والتكميل: 4/ 171 .

وقول الشاعر

وأَحْبِسُها ما دامَ للزَّيتِ عاصِرٌ ... وما طافَ فَوقَ الأَرضِ حافٍ وناعلُ

وقوله:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقتُ به ... فهُوَ الذي لَستُ عنه رَاغِباً أَبَداً[1]

كما أنَّ إجماعهم حجةٌ على ابن معط، يقول ابن مالك: "وإنما اختصت (ليس، ودام) بالاستشهاد على توسيط خبرهما؛ لأنَّهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقا. وقد وقع في ذلك ابن معط -رحمه الله- فضمن ألفيته منع توسيط خبر (ليس وما دام)، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف المقيس والمسموع، وأما مخالفته المقيس فبيِّنة، لأن توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع "[2].

---

(١) البيت من البسيط وقائله غير معروف. والمعنى: إن من يحفظ سري فهو صديق حميم، فلا يجوز أن أتركه وأزهد فيه . والشاهد في قوله: (مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقتُ به) حيث تقدم خبر دام (حافظ) على اسمها (من وثقت به) . والبيت في التذييل والتكميل: ٤/ ١٧١، وتمهيد القواعد: ٢/ ١١١، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٤٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ١/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٧١ .

حكم توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها

ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـ (ليس) في العمل، إذا كانت مثلها في المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[2]، وأهملها التميميون؛ لعدم اختصاصها بالأسماء.

ومن أعملها فشرط عملها عنده: فقد (إن) الزائدة، وبقاء النفي، وتأخير الخبر.

فإذا توسط خبرها بينها وبين اسمها؛ بطل عملها عند جمهور النحاة، نحو: ما قائم زيدٌ؛ لأن (ما) عامل ضعيف، لا قوة لها على شيء من التصرف، فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها على الاسم[3].

قال سيبويه: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسِيئٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعتَ، ولا يجوز أن يكونَ مقدّما مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله، على حدّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوك؛ لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته، فكما لم تتصرَّف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك (ما)" [4].

وذهب بعض النحويين إلى جواز نصب خبر (ما) إذا تقدم على اسمها، فأجاز أن نقول: ما قائما زيدٌ، وقد نسب ابن مالك هذا الرأي لسيبويه، فقال: " ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطا بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: ملحفة جديدة، بالتاء، وبين من قال: ولات حينُ مناص، بالرفع. فإن المشهور: ملحفة جديد، بلا تاء، ولات حينَ مناص، بالنصب. وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق:

---

(1) من الآية (٣١) من سورة يوسف.

(2) من الآية (٢) من سورة المجادلة.

(3) ينظر: شرح السيرافي ١/ ٣٢٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٢٣.

(4) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٩.

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم ... إذ هم قريش وإذا ما مثلَهم [1]بشرُ [2].

وما ذكره ابن مالك مخالف لرأي سيبويه في كتابه؛ فرأيه صريح في إنكاره هذا الوجه .

كذلك نُسب هذا الرأي للفراء، وهو أيضا مخالف لرأيه في كتابه إذ يقول: "وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا وما قائمٌ أخوك "[3] .

واحتجوا لذلك بقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم ... إذ هم قريش وإذا ما مثلَهم بشرُ

وبما حكاه الجرمي: ما مسيئا من أعتب .

ورد المانعون -لتوسط خبر (ما) مع بقاء عملها- ما استدلوا به، فقالوا في بيت الفرزدق:

بأنه لا يكاد يعرف، وهذا ما ذكره سيبويه، وعند المبرد: مثلهم" حال، وهو في الأصل نعت لـ"بشر" ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال.

وقيل بشر: خبر، ومثلهم: مبتدأ، ولكن بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني، وهو الضمير، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه، ونظيره في البناء على الفتح: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [5]، في قراءة من فتحها" مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، والمعنى: إنهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر. والشاهد في البيت قوله: (وإذ ما مثلهم بشر). استشهد به سيبويه وبعض النحاة على ما ذهب إليه ابن مالك من جواز نصب خبرها إذا توسط بينها وبين اسمها .

والبيت في: الكتاب لسيبويه ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩١، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣، وشرح الرضي ٢/ ١٨٨ ،والتصريح ١/ ٢٦٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٣ .

(٤) من الآية (٢٣) من سورة الذاريات .

(٥) من الآية (٩٤) من سورة الأنعام .

لـ"حق" في الأول. والفاعلية في الثاني، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة "مثل" ورجح ابن عصفور هذا الوجه.

وقيل: "مثلهم" ظرف زمان تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر.

وجوز الكوفيون انتصابه على أنه ظرف مكان، أي: في مثل حالهم، وفي مثل مكانهم من الرفعة.

ومنهم من قال: البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط؛ لأنّه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير[1].

الترجيح:

أرى أن الراجح هو قول سيبويه ومن وافقه، وهو أن خبر (ما) لا يتوسط بينها وبين اسمها مع بقائه منصوبا، فلا يقال: ما قائما زيد، وما ورد من ذلك فهو محمول على الندرة والقلة، وأن الفرزدق لم يغلط في روايته، وإنما قصدها على لغة من ينصب الخبر مع (ما) مقدما، وهي اللغة نفسها التي حكاها الجرمي في قوله: ما مسيئا من أعتب، ويدل على هذا ما وصفه السيوطي بأنها لغية؛ ليدل على قلتها وندرتها، كذلك قلة الشواهد في هذا الأمر، ولو كانت لغة مشهورة لكثرت شواهدها .

---

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩٢، وشرح السيرافي ١/ ٣٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٨، والتصريح ١/ ٢٦٥،

حكم توسط معمول خبر كان بينها وبين اسمها

أجمع النحاة على جواز توسط معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه، إذا كان هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا؛ وذلك لاتساع العرب فيهما، نحو: كان في الدار زيد مقيما، وكان عندك زيد مقيما[1].

أما إذا كان المعمول غير ظرف أو جار ومجرور، فقد اختلف النحاة في حكم توسطه بين كان واسمها.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع توسط معمول خبر (كان) بينها وبين اسمها، إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور، وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا، فلا يفصل بينه وبين معموله، من الأجنبيات إلا بالظرف، ولِمَا في ذلك من الفصل بين (كان) وبين اسمها بأجنبي منهما[2].

وقد وصفه سيبويه بالقبح فقال: " لو قلتَ: كانتْ زيداً الحُمىَّ تَأْخُذُ، أو تَأْخذ الحُمَّى، لم يجز، وكان قبيحاً "[3].

وكان وجه قبحه عند سيبويه والبصريين: أنه قد جاء بعد (كان) ما ليس باسم ولا خبر لها، بيَّن ذلك المبرد في تعليقه على كلام سيبويه السابق، فقال: " وتقول: كان غلامه زيد ضاربا، فهو على وجه خطأ، وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد: فأن تجعل (زيدا) مرتفعا بـ(كان)، وتجعل (الغلام) منتصبا بـ(ضارب)، فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بـ(الغلام) وليس هو لها باسم ولا خبر، إنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ "[4].

أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين كان واسمها بغير الظرف، نحو: كان زيدا عمرو ضاربا؛ وذلك لأن معمول معمولها في معنى معمولها، فهو ليس أجنبيا منهما[5]. واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٨، والتصريح ١/ ٢٤٧ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٦، والتصريح ١/ ٢٤٧ .

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٧٠ .

(٤) المقتضب للمبرد ٤/ ٩٩، ١٠٠ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٦، والتصريح ١/ ٢٤٧ .

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا [1]

فـ (إياهم) منصوب عندهم بقوله: (عَوَّدَ)، وهو خبر (كان) و (عَطِيةُ) اسمها . وقولُ الآخر:

فَأَصْبَحُوا والنوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كلَّ النوَى يلقى المساكينُ [2]

فـ (كُلَّ النَّوى) معمول الخبر (يُلقي) وقد تقدم المعمول على الاسم .

وقد ردَّ المانعون الشواهد السابقة، فأوَّلوا قوله (بما كان) -في البيت الأول- على أنَّ في (كان) ضميرَ الشأن، وعطية: مبتدأ، وعَوَّدَ: فعل ماضٍ في موضع الخبر، وإياهم: مفعول بعَوَّدَ، لَمَّا تقدم على العامل انفصل .

وكذلك في قوله: (وليس كُلَّ النوى) في (وليس) ضمير الأمر، ويُلقي المساكينُ: خبر لكانَ، والمساكينُ: فاعل بيُلقي، وكُلَّ النوى: مفعول بيُلقي، فلم يلِ (ليسَ) معمولُ خبرها؛ إذ فيها ضمير الشأن.

ويجوز جعل (كان) في البيت الأول زائدة، ويجوز جعل (ما) بمعنى (الذي)[3].

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق يهجو جريرا . و قنافذ: جمع قنفذ، دويبة شوكية، يضرب بها المثل في السير ليلا. هدّاجون: من الهدج وهو السير السريع. عطية: والد جرير. يريد أن قوم جرير قد عودهم أبوهم على السير في الليل متخفين لفعل ما يلام عليه الناس.

الشاهد في: (كان إياهم عطية عوّد) ف (عطية) اسم كان و (عود) خبرها، وقد جاء معمول خبرها (إياهم) بين كان واسمها (عطية) وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

وبهذا البيت احتج الكوفيون على جواز ذلك. أما الجمهور فخرجوه على أن اسم كان ضمير يعود إلى ما الموصولة، أو أن اسمها ضمير الشأن، وجملة (عطية عوّد) خبر. أو أن (كان) زائدة.

(٢) البيت من البسيط، لحميد بن ثور الأرقط التميمي. والنوى: نوى التمر. معرسهم: مكان نزولهم.

الشاهد في: (ليس كلّ ... المساكين) على أن (المساكين) اسم ليس و (كل) مفعول الخبر (تلقي) برواية التاء، وجاء معمول خبرها بين ليس واسمها، وبه احتج الكوفيون على جواز ذلك، وخرجه البصريون على أن الرواية (يلقي) بالياء، وأن اسم (ليس) ضمير الشأن، والمساكين فاعل يلقي؛ إذ لو كان (المساكين) اسم ليس، وخبرها (يلقي) لقال: يلقون، أو تلقي كما رواه الكوفيون ومن احتج لهم.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٨، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٠٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٤٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٧٩ .

أو عَدُّ هذه الأبيات من باب الضرورة الشعرية، " فإذا جاء من ذلك شيء في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه "[1].

وفصل ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور، فأجازوه إن تقدم الخبر معه، نحو: كان طعامك آكلًا زيد؛ لأن المعمول من كمال الخبر، وكالجزء منه، ومنعوه إن تقدم وحده، نحو: كان طعامك زيد آكلًا"، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي[2].

قال ابن السراج: "كان زيدًا أخواك يضربان، هذا لا يجوز، فإن قدمت: يضربان زيدًا، جاز"[3].

وقد بين ابن عصفور حجته، فذكر أن المعمول كالجزء من الخبر، فإذا تقدم معه فكأنك قدمت الخبر، فقال: " وإن قدَّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك: كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ.

والذي يجيز حجته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح "[4].

الترجيح:

أرىٰ أن الراجح جواز توسط معمول خبر (كان) بينها وبين اسمها؛ للأدلة المسموعة من الشعر التي ذكرها الكوفيون، ولأن اللغة مبنية علىٰ السماع، وهذا المذهب أسهل وفيه بعد عن التكلف والتأويل والتقدير.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣ .

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٨٨، والمسائل البصريات ١/ ٤٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣، والتصريح ١/ ٢٤٧ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٨٨ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣ .

حكم توسط خبر أفعال المقاربة إذا كان مقترنا بـ أن

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع: أحدها: ما وضع للدلال على قرب الخبر للمسمى باسمها، وهو ثلاثة: كاد، وكرب، وأوشك.

والثاني: ما وضع للدلالة على رجائه، أي: رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال، وهو ثلاثة أيضًا: عسى، وحرى، واخلولق .

والنوع الثالث: ما وضع للدلالة على الشروع فيه، أي: على شروع المسمى باسمها في خبرها، وهو كثير، وأنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا، ومنه: أنشأ، وطفق، وعلق، وأخذ، وقام، وجميع أفعال هذا الباب تعمل عمل (كان) من رفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن خبرهن يجب كونه جملة؛ ليتوجه الحكم إلى مضمونها .

ومن شروط خبر هذه الأفعال: أن يكون الفعل مضارعًا، ليدل على الحال أو الاستقبال، وأن يكون المضارع مقرونًا بـ(أن) المصدرية وجوبا، إن كان الفعل الدال على الترجي: عسى، وحرى، واخلولق؛ لأن الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال. نحو: عسى زيد أن يقوم، وحرى زيد أن يأتي، واخلولقت السماء أن تمطر[1].

والأصل أن يتقدم الفعل الناسخ، ثم يأتي الاسم، ويأتي الخبر في موضعه متأخرا.

وإذا كان خبر عسى وأخواتها مما فيه (أن) نحو: عسى زيد أن يقوم، ففي جواز توسيطه خلاف:

فمنع أبو علي الشلوبين أن يتوسط الخبر في هذا الباب، فلا يجوز أن يقال: إن (زيد) اسم عسى، و(أن يقوم) في موضع نصب على الخبرية؛ وذلك لضعف هذه الأفعال عن توسُّط الخبر .

وعلى هذا فعسى تامة، فترفع بها "أن والفعل" ويكون زيد مرفوعًا بالفعل الذي في صلة (أن) لا بـ(عسى)، فيكون الفعل في هذا الوجه موحدًا على كل حال؛ لأنه لا ضمير فيه كقولك: عسى أن يقوم زيد، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم هند، وعسى أن تقوم الهندان، وعسى أن تقوم الهندات[2].

---

(1) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٦، والتصريح ١/ ٢٧٧ .

(2) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ ١٣١، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٧٥، والتصريح ١/ ٢٩١، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٩

أما المبرد والسيرافي وأبو علي الفارسي، وصححه ابن عصفور فقد أجازوا توسط خبر هذه الأفعال، فيجيزون: عسى أن يقوم زيد، على أن يكون (زيدٌ) اسم (عَسَى)، و(أن يقوم) في موضعِ نصب بأنّه خبر مقدّم.

ويكون في الفعل على هذا التقدير ضميرٌ من (زيد) يظهر في التثنية والجمع، نحو قولك: عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون؛ لأنّ التقدير: "عسى الزيدان أن يقوما، وعسى الزيدون أن يقوموا [1].

الترجيح:

أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أبو علي الشلوبين من منع توسط الخبر المقترن بأن؛ إذ لم يرد سماع عن العرب في جواز التوسط، لذلك اختار أبو حيان منع التوسط فقال: " والحق أنه يحتاج في جواز توسيط الخبر على سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يسمع مثل: عسى أن يقوما الزيدان، ولا يكون مختصًا بلغة: أكلوني البراغيث "[2].

وعلى هذا تكون عسى في نحو: عسى أن يقوم زيد، تامة، و(أن وصلتها) في موضع الفاعل بها، والاسم الواقع بعد الفعل الذي هو الصلة فاعل الفعل[3].

كذلك في هذا الرأي مراعاة للفصحى؛ إذ فيه توحيد للفعل "يقوم" لأنه أسند إلى الاسم الظاهر التالي له، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر، وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية، ولا علامة جمع.

---

(1) ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي صـ ٧٧، ٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥١، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٩ .

(2) التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٢ .

(3) التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٧٦ .

حكم توسط (ظن) بين الفعل ومرفوعة

اختلف النحاة في حكم إعمال (ظن) وأخواتها إذا توسطت بين الفعل ومرفوعة:

فذهب جمهور البصريين إلى جواز إلغاء وإعمال (ظن) إذا توسطت بين الفعل ومرفوعة، فيجوز: قام أظن زيد، وقام أظن زيدا .

واستند البصريون إلى السماع استدلالًا بقول الشاعر:

شجاك أظنُّ رَبْعُ الظاعنينا ... ولم تَعْبأ بعذل العاذلينا[1]

يروى برفع "ربع" على الفاعلية، وبنصبه على أنه مفعول أول، و"شجاك" مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إلى "ربع" [2].

أما الكوفيون فقد أوجبوا إلغاء عمل (ظن) إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، يقول ابن مالك:" وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد في قولك: قام أظن زيدٌ، ويقوم أظن زيدٌ" .

ووافقهم أبو حيان في وجوب الإلغاء فقال:"والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء"[3].

وعللوا لذلك بأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرًا، والجزآن هنا ليس كذلك، وإلا لأدي إلى تقديم الخبر الفعل على المبتدأ، وهذا لا يجوز؛ لأن النحويين منعوا من تقديم الخبر إذا كان رافعًا ضمير المبتدأ المستكن أو البارز المتصل على المبتدأ [4].

---

(١) البيت من الوافر لقائل مجهول، الشاهد قوله: (شجاك أظن ربع الظاعنينا) حيث روى بنصب (ربع) على أنه المفعول الأول لأظن وجملة (شجاك) المفعول الثاني وقدم على أظن، وروي برفع (ربع) على أنه فاعل (شجاك) و (أظن) لغو .

والبيت في: شرح التسهيل ٢/ ٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٧٠، تعليق الفرائد ٤/ ١٦٤، والتصريح ١/ ٣٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٤ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٧٠، والمساعد ١/ ٣٦٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٩٨، تعليق الفرائد ٤/ ١٦٤، والتصريح ١/ ٣٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٧٠ .

(٤) التذييل والتكميل ٦/ ٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٤ .

الترجيح:

أرىٰ أن الراجح في هذه المسألة: هو منع إعمال (ظن) وأخواتها إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه؛ وذلك لقلة الشواهد المسموعة التي يكون فيها الإعمال مع التوسط، إذ لم يستشهدوا إلا بشاهد واحد. يضاف إلىٰ ذلك أن الشاهد الوحيد الذي استشهد به المجيزون ليس صريحا في دلالته علىٰ قولهم من جواز الإعمال مع التوسط؛ إذ يمكن أن يُخرج علىٰ أن "شجاك" ليس فعلا ومفعولا، بل مضاف ومضاف إليه، فيكون مبتدأ، و"ربع الظاعنين" خبر عنه علىٰ تقدير رفعه [1].

---

(1) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ١٦٤، والتصريح ١/ ٣٧٠ .

حكم توسط المفعول به المحصور بـ (إلا) بين الفعل وفاعله

أوجب النحويون تأخير المفعول به إذا كان محصورا بـ (إنما)، نحو: إنما ضرب زيدٌ عمرا؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى؛ وذلك لأن معنى: إنما ضرب زيد عمرًا انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر، فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمرًا زيد جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر" [1] .

أما إذا كان المفعول به محصورا بـ (إلا) نحو: ما ضرب زيدٌ إلا عمرا، فقد اختلف النحاة في حكم توسطه بين الفعل وفاعله .

فأجاز البصريون والكسائي والفراء وأبو بكر بن الأنباري من الكوفيين تقديم المفعول به المحصور بـ (إلا) و وافقهم ابن مالك وأبو حيان. قال ابن مالك: " فلو كان الحصر في غير المرفوع لزم أيضا تأخير المحصور، إلا عند الكسائي وأبي بكر بن الأنباري، نحو: لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ، فلو قلت: لا يرحم الرحماء إلا اللهُ، لم يجز إلا عندهما "[2].

واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

تَزَوّدتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ ... فما زادني إلّا غَراما كلامُها [3]

حيث توسط المفعول به المحصور بـ (إلا) وهو (غراما) بين الفعل (زادني) وفاعله (كلامُها) .

وقول الآخر:

---

(١) ينظر: التصريح ١/ ٤١٣، وهمع الهوامع: ١/ ٥٨١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل٢/ ١٤٣، وتعليق الفرائد للدماميني٤/ ٢٧٢، والمساعد١/ ٤٠٦، والتصريح١/ ٤١٣، وهمع الهوامع١/ ٥٨١.

(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب لقيس بن الملوح . ويروى في شطره الثاني: " فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها ". وجه الاستشهاد تقديم المفعول به، وهو قوله "ضعف" على الفاعل، وهو قوله "غرامها" مع كون المفعول منحصرا "بإلا" وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، أما بقية البصريين فيتأولون هذا البيت ونحوه بأن في " زاد " ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله " كلامها " فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها . والبيت في: شرح التسهيل ٢/ ١٣٤، والتذييل ٦/ ٢٨٨، وتغليق الفرائد ٤/ ٢٧٣، والمساعد ١/ ٤٠٦، والتصريح ١/ ٤١٤

وَلَمَّا أَبَىٰ إلا جِمَاحًا فُؤَادُهُ ... ولم يَسلُ عَنْ لَيلَىٰ بِمَالٍ ولَا أَهْلِ [1]

حيث توسط المفعول به المحصور بـ (إلا) وهو (جِمَاحًا) بين الفعل (أَبَىٰ) وفاعله (فُؤَادُهُ) .

وقول الآخر:

وهلْ ينبتُ الخطّيَّ إلّا وشيجُهُ ... وتُغْرَسُ إلّا في منابتها النخلُ [2]

حيث توسط الجار والمجرور المحصور بـ (إلا) وهو (في منابتها) وهو بمثابة المفعول به، بين الفعل (تُغْرَسُ) ونائب الفاعل (النخلُ) .

وذهب بعض النحاة إلى منع توسط المفعول به المحصور بـ (إلا) وأوجبوا تأخيره، وممن قال بذلك: الجزولي والشلوبين، وابن عصفور، وأبو حيان[3].

وحجتهم في ذلك حمل الحصر بـ (إلا) على الحصر بـ (إنما)، وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره، كقولك قاصدا حصر المفعولية في زيد: إنما يضرب عمرو زيدا، فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو مخصوصا به زيد، ولا يُعلَم هذا إلا بتأخير (زيد) فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بـ (إلا) متأخرا -وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر- ليجري الحصر على سنن واحد "[4] .

---

(١) البيت من الطويل، والشاهد في قوله: "أبى إلا جماحا فؤاده". وجه الاستشهاد: تقديم المفعول المحصور بـ "إلا" وهو "جماحا" على الفاعل "فؤاده"؛ وهذا التقديم جائز عند جمهور البصريين، والفراء، وابن الأنباري، والكسائي. والبيت في: التذييل ٦/ ٢٨٨، والتصريح ١/ ٤١٤، والهمع ١/ ٥٨١، وشرح الأشموني ١/ ٤٠٦ .

(٢) البيت من الطويل . والخطي: الرمح المنسوب إلى الخط وهي جزيرة بالبحرين، وشيجه: جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح.

والشاهد قوله: "وتغرس إلا في منابتها النخل"؛ حيث قدم الجار والمجرور المحصور بـ (إلا) وهو بمثابة المفعول، على نائب الفاعل وهو بمثابة الفاعل. والبيت في: شرح التسهيل ٢/ ١٣٥، والتذييل ٦/ ٢٨٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٦٠٥، والتصريح ١/ ٤١٤ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٠ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤ .

كذلك لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا إن كان مستثنىً نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنىً منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضل، فلو قُدم المفعول وأُخر الفاعل في مثال الأصل؛ للزم خلاف ذلك، وهو عمل الفعل في الفاعل المتأخر، وبينهما (إلا) التي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها "[1].

هذا وقد خرج المانعون النصوص السابقة على تقدير عامل للمرفوع المتأخر[2].

الترجيح:

أرى أن الراجح قول من أجاز توسط المفعول المحصور بـ (إلا) بين الفعل وفاعله؛ وذلك للأدلة المسموعة السابقة التي ذكرها المجيزون .

ولوضوح معنى الحصر مع توسط المفعول المحصور بـ (إلا)، يقول ابن مالك: "لأن الاقتران بـ (إلا)، يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين[3].

ولأن المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعًا في مركزه الأصلي؛ لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل "إلا" تقديرًا "[4].

---

(1) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢٧٢، والتصريح ١/ ٤١٤ .

(2) التصريح ١/ ٤١٤ .

(3) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٤ .

(4) التصريح ١/ ٤١٤ .

حكم توسط المعمول بين العاملين في باب التنازع

اشترط النحاة في التنازع أمرين: أولهما: تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل، وكلاهما يريد المعمول. ثانيهما: تأخير المعمول عنهما، نحو: ضربت وأكرمت زيدا .

أما إذا توسط المعمول بين العاملين نحو: ضربت زيدا وأكرمت .

فغالب النحاة متفقون على أن هذا ليس من التنازع؛ إذ تأخير المعمول شرط في هذا الباب، فلا يقع التنازع إذا كان المعمول متوسطا نحو: ضربت زيدًا وأكرمت؛ لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني. حتى إن ناظر الجيش ظن أن النحاة مجمعون على تأخير المعمول عن العاملين فقال في شروط التنازع: " منها: أن المعمول يكون مؤخرا عن العاملين، أو العوامل، فلا يجوز تقدمه ولا توسطه وهذا هو المشهور المعروف، وعليه إطباق النحاة، ولعله إجماع [1].

وقد خالف أبو علي الفارسي إجماعهم فأجاز توسط المعمول بين العاملين، واستشهد بقول الشاعر:

قَدْ أُوبَيتُ كُلَّ ماءٍ فَهَىَ صَادِيةٌ ... مِنْهَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[2]

فـ"من" زائدة، و"بارق" في موضع نصب بـ"تشم"، ومفعول "تصب" محذوف، وهو ضمير عائد على بارق[3].

ونقل الشيخ خالد الأزهري موافقة المرادي لأبي علي الفارسي فقال: "ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم، فقال: وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في التنازع، بل حيث تقدم المعمول، أو توسط، جاز عمل كل من العاملين فيه " [4] .

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٧٧٦، وينظر التصريح ١/ ٤٧٩ .

(٢) البيت من البسيط، والبارق: السحاب ذو البرق. تشم: من شام البرق يشيمه، أي: نظر إليه ليعرف أين يمطر. وقد استشهد الفارسي بهذا البيت على جواز توسط المعمول بين العاملين .

والبيت في الإيضاح العضدي للفارسي صـ ١٧٣، والتذييل والتكميل ٧/ ٦٩ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٦٩، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٦٣٥، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٧٦، التصريح ١/ ٤٧٩ .

(٤) التصريح ١/ ٤٧٩ .

وذكر أبو حيان أن تقديم المعمول وتوسطه ليس شرطا في التنازع، بل الغالب أن يتأخر- فقال: "وقد ذكر بعض أصحابنا كون المعمول يتقدم على العاملين، نحو: أي رجل ضربت أو شتمت؟ فعلى هذا، وعلى ما أجازه أبو علي لا يكون تقديم العاملين وتأخير المعمول شرطًا، بل يكون ذكره على أنه الأكثر والأغلب في لسان العرب" [1].

هذا وقد اعترض ناظر الجيش على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، فقال: " ولا معول على هذا، ولا ينبغي التشاغل به، ويكفي أنه قول مخالف للإجماع "[2] .

الترجيح: أرى أن الراجح أنه لا يشترط في التنازع تأخر المعمول، بل يجوز أن يتوسط أو يتقدم، فإذا صح المعنى وسَلِمَ التركيب كان من باب التنازع، وإلا فلا، فإذا قلنا في: زيد ضارب مكرم عمرا: زيد ضارب عمرا مكرم، صح أن يكون من باب التنازع؛ إذ العاملان صالحان للعمل في المعمول وهو متوسط، ولا يوجد ما يمنع من قواعد النحو، أما إذا قلنا: قام زيد وقعد، فهذا ليس من التنازع، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله، فالقاعدة إذا مرتبطة بالتركيب النحوي، إن صح التركيب حمل على التنازع، وإن لم يصح فلا يحمل عليه .

وهذا الرأي ذكره ناظر الجيش، ونسبه لبعض الفضلاء، فقال: "وقد رأيت لبعض الفضلاء الشارحين لهذا الكتاب بحثا في هذا الموضع، وهو أنه قال: الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع؛ بل حيث يقدّم المعمول أو يوسط، وجاز عمل كل من العاملين مع تقدمه أو توسطه، جاز فيه التنازع، وحيث امتنع عملهما، أو عمل أحدهما فيه فليس من باب التنازع؛ فإذا قلت: زيد ضارب مكرم عمرا فـ (ضارب ومكرم) صالحان للعمل في (عمرو) إذا تقدم أو توسط فلا مانع من التنازع إذا تقدم أو توسط، نحو: زيد عمرا ضارب مكرم، وزيد ضارب عمرا مكرم، و(ضارب ومكرم) خبران؛ فإن امتنع عملهما، أو عمل أحدهما لمانع؛ لم يكن من باب التنازع، كقولك: زيد قام وقعد؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، وكذلك قام زيد وقعد فـ (زيد) فاعل (قام) ولا يجوز أن يرتفع

---

(1) التصريح ١/ ٤٧٩ .

(2) تمهيد القواعد ٤/ ١٧٧٧ .

بـ(قعد) لما ذكر، وكذلك لو قلت: زيدا ضربت وأكرمت، لم يجز التنازع؛ وإن كان المفعول يجوز تقديمه على عامله؛ بل يتعين نصب زيد بضرب؛ لأن أكرمت لا يعمل فيه لكونه تابعا، ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح" [1].

حُكْمُ تَوَسُّطِ المَفْعُولِ مَعَه بَيْنَ العَامِلِ ومَا عُطِفَ عليه

اتفق النحاة على أنَّه لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله[2]، ولكنهم اختلفوا في توسطه بَيْنَ العامل، وما عُطف عليه، وذلك نحو: استوىٰ والخشبة الماء .

فمنع جمهور النحاة أنْ يتوسط المفعول معه بين العامل، وما عُطِف عليه، وهؤلاء لا يُجِيزُون أنْ يُقالَ: استوىٰ والخشبةَ الماءُ، وممن قال بهذا: ابن مالك، والرضي، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني[3] .

وأصحاب هذا المذهب يجمعون على أنَّ: (الواو) أصلها أنْ تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقديم المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه، فكذلك لا يجوز تقديم المفعول معه على المعطوف عليه[4].

وخالفهم ابن جني في ذلك فأجاز أنْ يتوسط المفعول معه بين العامل، والمعطوف عليه، فأجاز: استوىٰ والخشبة الماء، وقد نصَّ على هذا قائلا: "... لكنه يجوز: جاء والطيالسةَ البردُ؛ كما تقول: ضربت وزيدًا عمرًا " [5].

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٧٧٧ .

(٢) يقول ابن جني: " ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل أنحو قولك: والطيالسة جاء البرد أمن حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ألا تراك لا تستعملها إلّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه أنحو: جاء البرد والطيالسة" الخصائص: ٢/ ٣٨٣. وينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٢، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٨، وهمع الهوامع: ٢/ ١٧٨ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، وشرح الرضي: ١/ ٥١٨ ، والتذييل والتكميل: ٨/ ١١٢، ١١٣، وتوضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٦٦٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٤، والتصريح: ١/ ٥٣٢، وهمع الهوامع: ٢/ ١٧٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٠٣ .

(٤) ينظر التصريح: ١/ ٥٣٢ .

(٥) الخصائص: ٢/ ٣٨٥ .

وقد استشهد ابن جني لذلك بأمرين: أحدهما: أنه قد أجاز ذلك في العاطفة فلْيَجُزْ فيها، لأنها محمولة عليها.

والآخر: أن ذلك قد ورد في كلامهم، فينبغي أن يُحكم بذلك[1]، ومما ورد قول الشاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي[2]

والمراد: جمعت غيبة ونميمة مع فحش. وبقول الشاعر:

أُكْنِيهِ حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقبه والسوءة اللقبا[3]

والمراد: ولا ألقبه اللقب مع السوءة[4].

هذا وقد أبطل ابنُ مالك قياس ابن جني واو المفعول معه، على الواو العاطفة؛ وذلك " لأنَّ العاطفة أقوى وأوسع مجالا، فجعل لها مزية بتجويز التقديم، ففيه إبداء مزية الأقوى على الأَضْعَفِ، فلو أَشْرَكَ بينهما في الجواز خُفِيَتْ المزية، ولأنَّ واو (مع) وإنْ أشبهت العاطفة، فلها شبه بهمزة التعدية، مقتضٍ لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا[5].

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم. و(الفحش): القول القبيح. و(الغيبة): الاغتياب. و(النميمة): الوشاية والإفساد. و(ارعوى عن الجهل): امتنع عنه وانصرف. والشاهد: قوله: (جمعت وفحشا غيبة) حيث تقدم المفعول معه (فحشا) على مصاحِبِهِ، أي: المعطوف عليه (غيبة)، وهذا جائز عند ابن جني.

والبيت في: الخصائص: ٢/ ٣٨٥، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ: ٢١٠، وشرح التسهيل:٢/ ٢٥٣، وشرح الرضي: ١/ ٥١٨، والتذييل والتكميل:٨/ ١١٣، والمقاصد الشافية:٣/ ٣٢٦، والتصريح:١/ ٥٣٢، وهمع الهوامع: ١/ ١٧٩، وخزانةالأدب: ٣/ ١٣٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين. و(أكنيه): أدعوه بالكنية. و(السوءة): الفعلة القبيحة. والشاهد: قوله: "ولا ألقبه والسوءة اللقبا" حيث تقدم المفعول معه "السوءة" على مصاحبه "اللقبا"، وهذا جائز عند أبي الفتح.

والبيت في: شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٣، والتذييل والتكميل: ٨/ ١١٣، وتمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٥٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٢٦، ، خزانة الأدب: ٩/ ١٤٢.

(٤) ينظر الخصائص: ٢/ ٣٨٥، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٣، والتذييل والتكميل: ٨/ ١١٣ .

وقد ردَّ النحاة ما استشهد به ابن جني من الشواهد الشعرية، وَضَعَّفُوا أنْ يكون هذان الشاهدان من باب المفعول معه، فقوله: (جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً) قد رَدَّه ابن مالك بِحُجَّةِ أنَّه لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه، بل جَعْلُهُ من باب العطف أَولَىٰ؛ لأنَّ القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه، والعطف هنا ظاهر، لأنَّ تقديره: (جمعت غيبة ونميمة وفحشا) .

وأما قوله: (ولا ألقبه والسوءة اللقبا) فهو من باب: (وزجّجن الحواجِبَ والعُيونا) فَنَصْبُ (العين) دالّ عليه (زجّجن)، تقديره: و(كحّلْنَ العيونَ)، فلو دَعَتْ ضرورة إلىٰ التقديم لم يختلف التقدير، فكذلك أصل (ولا ألقبه والسّوأة اللقبا): و(لا ألقبه اللقب، ولا أسوؤه السوأة)، فحذف (أسوؤه) لدلالة (اللّقبا) عليه، ثم قدّم مُضْطَرّا، وبقي التقدير علىٰ ما كان عليه [1] .

الترجيح:

أرىٰ أنَّه لا يجوز توسط المفعول معه بين العامل، والمعطوف عليه، فلا يجوز أنْ نقول: استوىٰ الخشبةَ والماء، وهذا هو مذهب الجمهور .

لأنَّ (الواو) التي بمعنىٰ (مع) تشبه (الواو) العاطفة لفظا ومعنىٰ، فكما لا يجوز تقديم المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه، فكذلك لا يجوز توسط المفعول معه بين العامل، ومعموله[2].

ولأنَّ الشواهد التي ذكرها ابن جني، يمكن حملها علىٰ الضرورة الشعرية، لِمَا فيها من تقديم (واو) العطف علىٰ المعطوف عليه، يقول القيراواني[3] " ومما يجوز له: تقديم (واو) العطف علىٰ المعطوف عليه، كما قال الشاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَميمَةً ... .

---

(1) شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٣، ٢٥٤، والتذييل: ٨/ ١١٢ .

(2) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٢، والتصريح: ١/ ٥٣٢ .

(3) هو: مُحَمَّد بن جَعْفَر الْقَزاز القيرواني، كان شيخَ اللُّغَة فِي الْمغرب، وكَانَ إِمَامًا عَلامَة، قيمًا بعلوم الْعَرَبيَّة، من مؤلفاته: صنف الْجَامِع فِي اللُّغَة، ضرائر الشّعْر، تُوفي سنة ٤١٢ هـ . ينظر بغية الوعاة للسيوطي: ١/ ٧١.

وإنَّما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب، ولا يجوز في المجرور عند جميعهم، ولا يجوز أنْ تقول: مررتُ وعمروٍ بزيدٍ، وذاك لأن الفعل لا يدلّ عليه، ويقبح عندهم في المرفوع، إذا قلت: قام وزيدٌ عمرو[1].

كذلك حَمَلَهَا صاحب التصريح على الضرورة فقال: " وهذا مخرج على أن (فحشا) معطوف على (غيبة) وقدم عليه للضرورة "[2] .

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيراواني صـ٣٢٨، وينظر ضرائر الشعر لابن عصفور صـ: ٢١٠.

(٢) التصريح: ١/ ٥٣٢ .

توسط الحال بين العامل وصاحبها المجرور بحرف جر

للحال المؤسسة مع صاحبها ثلاث حالات: **الحالة الأولى:** وهي الأصل: أن تتأخر عنه، وأن تتقدم عليه، فاعلًا كان أو مفعولًا؛ وذلك إذا كان صاحبها اسما ظاهرا، نحو: (جاء زيد ضاحكا، وضربت اللص مكتوفًا)، فلك في (ضاحكًا، ومكتوفًا) أنْ تقدمها على المرفوع في الأول وهو (زيد)، وعلى المنصوب في الثاني وهو(اللص) فتقول: (جاء ضاحكًا زيد، وضربت مكتوفًا اللص).

الحالة الثانية: أنْ تتقدم الحال على صاحبها وجوبًا، كما إذا كان صاحبها محصورًا فيه، نحو: (ما جاء راكبًا إلا زيد). **الحالة الثالثة:** أنْ تتأخر عنه وجوبًا، وذلك كأن تكون محصورة نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[1] فـ(مبشرين ومنذرين)، حالان من (المرسلين)، ولا يجوز تقديمها على (المرسلين) لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيره، أو يكون صاحبها مجرورًا بالإضافة كـ: أعجبني وجه هندٍ مسفرةً وهذا شارب السويق ملتوتاً فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

أما إذا كان صاحبها مجرورًا بحرف جر غير زائد كـ: (مررت بهند جالسة)، فقد اختلفوا في حكم توسط الحال بين العامل وصاحب الحال .

فذهب أكثر النحاة إلى منع توسط الحال إذا كان صاحبها مجرورا بحرف جر غير زائد، فمنعوا أنْ يُقالَ في: مررت بهند جالسةً: (مررت جالسةً بهند)، ونُسب هذا المذهب للجمهور[3] .

وهذا هو مذهب سيبويه إذ يقول: " واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكبا مَرَّ زيدٌ، وراكبا مر الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأنَّ (فيها) بمنزلة (مَرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجرِه كما أَجْرَتْهُ العربُ واستحسنتْ.

---

(١) من الآية: (٤٨) من سورة الأنعام .

(٢) ينظر التصريح: ١/ ٥٨٩، ٥٩٠.

(٣) ينظر التصريح: ١/ ٥٨٩ .

ومن ثَمَّ صار (مررتُ قائمًا برجلٍ) لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل (الباء)، ولو حَسُنَ هذا لَحَسُنَ:(قائمًا هذا رجلٌ)" [1].

وإلى هذا ذهب أكثر النحاة، منهم: المبرد، وابن السراج، ابن جني، والزمخشري، وابن الشجري، والعكبري، وابن أبي الربيع، وابن هشام، والسيوطي [2].

وعللوا لمنع ذلك بأنَّ الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

وأنَّ حال المجرور بحرف، شبيهٌ بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئا، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا، لا يقدم عليه هنا.

كذلك يمنع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر هنا قياسا على حال المجرور بالإضافة[3].

وأنَّ السماع الوارد في المسألة قليل، فلا يجوز القياس عليه، ولأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، ولم يعمل الفعل في صاحب الحال إلا بواسطة (الباء)، فكأن لحرف الجر حظا من العمل في الحال، والحال لا تتقدم على المعنى، فكيف تتقدم على الحرف " [4].

القول الثاني: ذهب بعض الكوفيين[5]، وأبو الحسن ابن كيسان[6]، وأبو علي الفارسي[7]، وابن

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٢٤ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد: ٤/ ١٧١، والأصول في النحو: ١/ ٣١٥، ٣١٦، اللمع لابن جني صـ: ٦٣، والكشاف: ٥/ ١٢٣، والأمالي لابن الشجري: ٣/ ١٥، ١٦، واللباب: ١/ ٢٩١، والبسيط لابن أبي الربيع: ١/ ٥٢٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٢٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٣٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٦، والتصريح: ١/ ٥٨٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٣٦.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ١/ ٥٢٩ .

(٥) نُسب لبعض الكوفيين في التصريح: ١/ ٥٩٠ .

(٦) ينظر رأي ابن كيسان في أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٥٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٦٦، وشرح الأشموني: ٣/ ٤٠ .

(٧) نُسب له في شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠، والتصريح: ١/ ٥٨٩، وشرح الأشموني: ٣/ ٤٠.

برهان العكبري، وابن مالك، وأبو حيان[1]، إلى جواز توسط الحال بين العامل وصاحبها المجرور بحرف جر مطلقا، نحو: مررت ضاحكة بهند، ومررت ضاحكة بها؛ لوروده في الفصيح كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[2] فـ (كافة) حال من الناس، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا" [3].

وقوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖ ﴾، فـ قوله: (على قميصه) حال من (دم). وكثرة ما جاء ذلك في أشعار العرب، من ذلك قولهم:

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ ... فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبالِ[4]

أراد: (فلن يذهبوا بدم حبال فرغا)، و(حبال) اسم رجل. ومن ذلك قول الشاعر:

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صاديًا ... إليَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ[5]

أراد: (لئن كان برد الماء حبيبا إليّ هيمان صاديا). ومن ذلك قول الآخر:

---

(1) ينظر شرح اللمع لابن برهان العكبري: 1/ 134، وشرح التسهيل: 2/ 336، والبحر المحيط: 7/ 269.

(2) من الآية: (28) من سورة سبأ.

(3) شرح التسهيل: 2/ 337.

(4) البيت من الطويل، وهو لطُلَيحَةَ بنِ خُوَيْلِدٍ الأسديّ. و (أذواد) جمع ذود، وهو من الابل ما بين الثلاث إلى العشر،و(فرغا) أي: هدرا لم يطلب به، و(حبال) وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه.

والمعنى: إنكم ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن، لكنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء. والشاهد فيه: قوله: (فرغا) حيث وقع حالا من (قتل) المجرور بالباء وتقدم عليه.

والبيت في: شرح التسهيل 2/ 338، وشرح الكافية الشافية 2/ 745، والتذييل والتكميل 9/ 72، وتمهيد القواعد 5/ 2287، وشرح ابن عقيل 2/ 265، ولسان العرب، وتاج العروس (فرغ – حبل)

(5) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى). واللغة فيه: (الهيمان): الشديد العطش. و(صاديا): ظمآن.

والمعنى: يقول: لئن كان شرب الماء البارد حبيبا إلي في حالة الظمأ الشديد، فهي كذلك حبيبة إلي.

والشاهد فيه قوله: "هيمان صاديا" حيث وردا حالين من الياء المجرورة في "إلي" وقد تقدما عليها.

والبيت في: شرح التسهيل 2/ 338، وشرح الكافية الشافية 2/ 745، وشرح الرضي على الكافية 2/ 30، والتذييل والتكميل 9/ 73، وتمهيد القواعد 5/ 2287، وشرح ابن عقيل 2/ 265، وشرح الأشموني 3/ 44.

تسَلّيت طُرًّا عنكم بعدَ بينكم ... بذِكْراكُم حتّىٰ كأنكمُ عندي[1]

أراد: (تسليت عنكم طرا) .

الترجيح:

أرىٰ أنَّ الراجح في هذ المسألة، هو القول بجواز توسط الحال بين صاحبها المجرور بحرف جر، وعاملها مطلقا، وذلك للأدلة المسموعة السابقة، التي توسط فيها الحال .

ولأن ما استدل به المانعون من أدلة قياسية غير مسلم بها؛ فمن ذلك ادعاء أن حق الحال إذا عُدي العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدّىٰ إليه بتلك الواسطة، فيقال بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنىٰ عن واسطة، علىٰ أن الحال أشد استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدىٰ بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني .

ومن الشُّبَه التزام التأخير إجراء لحال المجرور بحرف مجرىٰ حال المجرور بإضافة فيقال: إن المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه، لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا [2].

---

(١) البيت من الطويل، ولم أجد قائله . و(طرا): جميعا. و(البين): الفراق. والمعنىٰ: يقول: لقد كنت أتسلىٰ بعد فراقكم لي بذكراكم المستمرة حتىٰ توهمت بأنكم ما زلتم بقربي. والشاهد: قوله: "طرأ"، فإنه حال بمعنىٰ: "جميعا"، وصاحبه الضمير في "عنكم". والبيت في: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٧، والتصريح ١/ ٥٩٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٥٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٧ .

حكم توسط الحال بين العامل وصاحبها المرفوع والمنصوب

الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه، وإذا كان صاحب الحال مرفوعا أو منصوبا، ففي توسط الحال بين العامل وصاحبها خلاف بين البصريين والكوفيين .

فجمهور البصريين مجمعون على جواز توسط الحال بين العامل وصاحبها، مرفوعا كان أو منصوبا، نحو: لقيت راكبة هندا، وجاء مسرعا زيد؛ وذلك لأنها مفعولة، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل[1].

يقول سيبويه: " هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائما رجل، وفيها قائما رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده "[2].

ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر:

وصلتُ ولم أَصْرِم مُسِيئِينَ أسْرتي ... وأعْتَبْتُهم حتى يُلاقوا وَلائيا[3]

أراد: وصلت أسرتي مسيئين.

ومن شواهد تقديم حال المرفوع الظاهر والفعل متقدّم، قول الشاعر:

يَطِيرُ فُضاضًا بَيْنَهُمْ كُلُّ قَوْنَسٍ ... ويَتْبَعُها مِنْهُمْ فَرَاشُ الحَوَاجِبِ [4]

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٢، والمقتضب ٤/ ١٦٨، والأصول في النحو ١/ ٢١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٠، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٩.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٢ .

(٣) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله. والشاهد فيه: وصلتُ ولم أَصْرِم مُسِيئِينَ أسْرتي، حيث توسط الحال (مُسِيئِينَ) بين العامل (وصلت) وصاحبه المنصوب (أسرتي) والبيت في: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٠، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٨، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٧ .

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني القونس: أعلى البيضة، والفراش: بالفتح: العظام الرقيقة، وروي: "يطير فضاضًا تحتها"، أي تحت السيوف. والشاهد يَطِيرُ فُضاضًا بَيْنَهُمْ كُلُّ قَوْنَسٍ، حيث توسط الحال (فُضاضًا) بين العامل

وأمّا الكوفيون فمنعوا توسط حال المنصوب إذا كان ظاهرا؛ لئلا يتوهم كون الحال مفعولا وكون صاحبه بدلا. فإن كان الحال فعلا، لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور، وهو توهم المفعولية والبدلية[1].

أما إذا كان صاحب الحال مرفوعا ظاهرا، فاختلف النقل عن الكوفيين، فنُسب لهم المنع، ونُسب لهم الجواز، يقول ابن مالك: " فإن كان المرفوع ظاهرا لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله. وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدما، نحو: قام مسرعا زيد، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخرا، نحو: مسرعا قام زيد "[2].

الترجيح:

أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه البصريون لورود السماع بذلك، ولضعف العلة التي أبداها الكوفيون، فإن (راكبة) من قولنا: (لقيت راكبة هندا) يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية.

وما ذهبوا إليه من اعتبار اللبس لا يلتفت إليه؛ لأن الذي يتبادر إليه الذهن إنما هو النصب علي الحال، ولو كان مثل هذا التوهم ملفتا إليه لم يجز: رأيت هندا ضاحكة؛ لاحتمال أن تكون (ضاحكة) بدلا من (هند)، وليس كذلك؛ لأن هذا الاحتمال ضعيف من جهة إبدال المشتق من الجامد، وقد تقدم ذكر السماع في الاسم، نحو: مسيئين أسرتي، وفي الفعل، نحو: يشيب الغرابا[3].

(يَطِيرُ) وصاحبه المرفوع (كُلُّ قَوْنَسٍ). والبيت في الخصائص ٢/ ٢٧٢، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٨، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٠ .

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٠، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤١ .

(٣) ينظر: التذييل ٩/ ٧٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٠ .

حكم توسط الحال بين عامله الظرفي والمبتدأ

يعمل الظرف والجار والمجرور في الحال إذا ضمنا معنى الاستقرار، نحو زيد في الدار قائما، وقد يتوسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي، وله صورتان: الأولى: أن تكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو: في الدار قائما زيد، ولا خلاف في جوازها. الثانية: أن تكون بين المبتدأ المقدم والخبر المؤخر، نحو: زيد قائما في الدار، وفي توسط الحال في هذا التركيب خلاف بين النحاة [1].

فمذهب جمهور البصريين إلى منع توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي مطلقا، وما ورد من ذلك فمسموع يحفظ ولا يقاس عليه؛ نظراً لضعف العامل بعدم تصرفه[2].

قال سيبويه: " واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكبا مر زيدٌ، وراكبا مر الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن فيها بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيها لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنتٌ. ومن ثم صار: مررت قائما برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا الحسن: قائما هذا رجل " [3].

وذهب الفراء، والأخفش، إلى جوز توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي [4].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٧١١ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ١١٩، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٧١٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٢،

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٥، التذييل والتكميل ٩/ ١١٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧،

واستدلا بقراءة بعضهم: ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾بنصب "خالصةً"[1] على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو "ما"، والمخبر به وهو "لذكورنا"[2].

وكقراءة الحسن البصري ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ بنصب "مطويات"[3] على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو "السماوات"، والمخبر به وهو "بيمينه" والأصل؛ والله أعلم: والسماوات بيمينه مطويات[4]. كذلك استدلوا بقول الشاعر:

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة ... لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرًا[5]

فوسط الحال، وهو: بادئ ذلة، بين المخبر عنه وهو: الضمير المنفصل، والمخبر به، وهو لديكم، والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة .

أما المانعون فقد ردُّوا ذلك وتأولوه، فقالوا: إن ما ورد من هذا قليل، لا يُحفظ منه إلا هذا، وما لا بال له لقلته لا ينبغي القياس عليه.

ومن تخريجاتهم للآيتين: أن " خالصة " معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير المستتر في صلة "ما" فهو العامل في الحال، وتأنيث "خالصة" باعتبار معنى " ما "؛ لأنها واقعة على الأجنَّة. و"مطويات"، معمولة لـ"قبضته" على أنها حال من الضمير المستتر فيها .

---

(١) من الآية (١٣٩) من سورة الأنعام ، وقراءة النصب هي قراءة ابن عباس، والأعرج، وقتادة، وسفيان بن حسين . ينظر: المحتسب ١/ ٢٣٢ .

(٢) ينظر: التصريح ١/ ٥٩٩ .

(٣) سورة الزمر: ٦٧، والقراءة بنصب (مطويات) على الحال لعيسى بن عمر، والجحدري، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه صـ ١٣٢ .

(٤) ينظر: التصريح ١/ ٦٠٠ .

(٥) البيت من الطويل، وهو غير منسوب لأحد، التصريح ١/ ٥٩٩ .

وأن البيت" المتقدم "ضرورة[1].

أما ابن مالك فقد أجاز توسط الحال بقوة إن كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وبضعف إن كان اسماً صريحاً، إذ يقول:" ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل ... ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفا "[2] .

وذهب الكوفيون إلى الجواز إذا كانت الحال من مضمر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر، فأجازوا أن يُقال في: أنت في الدار قائماً : أنت قائماً في الدار[3].

الترجيح:

أرى أنه يجوز وقوع الحال بين المبتدأ والخبر في نحو: زيد في الدار قائماً، وزيدٌ عندك مقيماً. فيقال: زيدٌ قائماً في الدار، وزيد مقيماً عندك، وذلك لورود السماع به، كما في الشواهد السابقة.

ولأنه يتسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسع في غيرهما، حتى جاز أن تقع موقعا لا يقع غيرها فيه[4].

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 1/ ٣٣٦، والتصريح 1/ ٦٠٠ .

(2) شر التسهيل 2/ ٣٤٦ .

(3) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي 2/ ٧١٢، والتذييل والتكميل 9/ ١١٩، وهمع الهوامع 2/ ٣١٢ .

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي 2/ ٢٥ .

حكم توسط صفة المصدر بينه وبين معموله

عمل المصدر عمل الفعل لأنه أصل، والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل عَمِلَ عَمَلَ الماضي والحاضر والمستقبل لأنه أصل لكل واحد منها، وقد وضع النحاة شروطا لعمل المصدر، منها أن يكون غير منعوت قبل تمامه، أي قبل استيفائه ما تعلّق به، من مفعول ومجرور، فلا يقال: عرفت سوقك العنيف فرسك؛ لأنّ معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته، أما إذا وُصف المصدر بعد أخذ معموله جاز ذلك بلا خلاف، نحو:

إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذراً من عهدت فيك عذولا [1].

فـ"الشديد" نعت لـ"وجدي"، ووصف المصدر بعد أخذ معموله، وهذا مذهب جمهور النحاة[2].

وأجاز الزمخشري الفصل بين المصدر ومعموله بالوصف، فقال عند قوله تعالى: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾[3] **العامل في يَوْمَ نَطْوِي لا يحزنهم، أو الفزع، أو تتلقاهم**[4]. فالزمخشري أجاز أن يكون العامل في (نطوي) هو (الفزع)، وهو مصدر وقد وصف بقوله (الأكبر) فيكون بذلك قد وصف المصدر قبل أخذ معموله.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة. والمعنى: يقول: إن فرط حبي لك، وهيامي بك، حمل الذين كانوا يلومونني على التماس الأعذار لي. والشاهد في قوله: إن وجدي بك الشديد، فـ(وجدي) مصدر مضاف إلى فاعله، واكتسب بإضافته التعريف، فلذلك وصف بالمعرفة وهو قوله: (الشديد) .والبيت في: شرح التسهيل٣/ ١٠٦، والتذييل والتكميل ١١/ ٥٥، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٧، وشرح التصريح ١/ ٦٧٩، وهمع الهوامع ٣/ ٥٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل٣/ ١٠٦، والتذييل والتكميل ١١/ ٥٥، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٧، وهمع الهوامع ٣/ ٥٧.

(٣) الآيتان ١٠٣، ١٠٤ من سورة الأنبياء .

(٤) الكشاف للزمخشري ٤/ ١٦٨ .

واعترضه أبو حيان في هذا فقال: " وأجاز الزمخشري أن يكون العامل فيه الفزع وليس بجائز لأن الفزع مصدر وقد وصف قبل أخذ معموله فلا يجوز ما ذكر " [1].

والنحاة قد جعلوا عامل النصب في (يوم نطوي) إما أنه منصوبٌ بـ(لا يَحْزُنُهم)، أو بـ(تتلقَّاهم) أو أنه منصوبٌ بإضمار اذكر أو أعني [2] .

فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك في الشعر، تُؤول على أن يُجعل المعمول متعلقاً بفعل يفسره المصدر كما قال الحطيئة:

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم ... ولن يرى طارداً للحر كاليأس [3] .

فلا يتعلق (من نوالكم) بقوله: (يأسا)، بل بفعل مقدّر، أي: يئست من نوالكم .

يقول ابن جني: "فلا يجوز أن يكون قوله: "من نوالكم" متعلقا بيأس وقد وصفه بمبين، وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأن الإعراب مانع منه. لكن تضمر له حتى كأنك قلت: يئست من نوالكم[4]".

وقال الآخر:

بضرب يزيل الهام شدة وقعه ... بكل حسام ذي صبي ورونق [5]

تقديره: كائن بكل حسام، ولا يجوز أن يتعلق بـ"ضرب"؛ لأنه قد وصف بقوله: يزيل الهام .

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣١٧ .

(٢) ينظر: الدر المصون ٨/ ٢٠٨ .

(٣) البيت من البسيط، وقائله الحطيئة، والشاهد في البيت قوله: (يأسا مبينا من نوالكم)

على أن المصدر يشترط في إعماله ألا يتبع قبل أن يستكمل عمله، فإذا ورد خلاف ذلك – كما هنا – أول بإضمار عامل محذوف، فـ(يأسا) مصدر، و(مبينا) صفة له، و(من نوالكم) متعلق بـ(يئست) محذوفا بـ(يأسا) المذكور، والبيت في ديوان الحطيئة صـ ٢٨٣، والخصائص ٣/ ٢٦٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٨، وهمع الهوامع ٣/ ٥٧.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٦٢ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أجد قائله، ولم يذكره غير أبي حيان.

والشاهد فيه: بضرب يزيل الهام ... بكل حسام، فقد توسطت صفة المصدر بينه وبين معموله، والجمهور يضمرون عاملا محذوفا، أن المصدر يشترط في إعماله ألا يتبع قبل أن يستكمل عمله . والبيت في التذييل والتكميل ١١/ ٦٢.

الترجيح:

أرىٰ أن الراجح هو أن المصدر لا يعمل إذا كان موصوفا، وإذا وُصف فحينئذ يُقدر للمعمول عاملا آخر غير المصدر الموصوف، وهذا هو رأي الجمهور .

أما ما ذكره الزمخشري من عمل المصدر الموصوف فهو مخالف للإجماع، كذلك ما ذكره من أن العامل في (يَوۡمَ نَطۡوِي) يجوز أن يكون (الفزع). فيُرد عليه بأن هناك تأويلات أخرىٰ يجوز الحمل عليها دون الخروج علىٰ القاعدة ومخالفة الجمهور، وأن الشواهد الشعرية التي ذكروها في عمل المصدر الموصوف قليلة جدا، لا ترقىٰ لدرجة الاستشهاد بها علىٰ عمل المصدر الموصوف .

حكم توسط صفة اسم الفاعل بينه وبين معموله

لا خلاف بين النحاة في جواز وصف اسم الفاعل بعد العمل، نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ، ولم أجد من خالف هذا، يقول أبو حيان:" وهذا الذي ذكره لا نعلم فيه خلافًا من أنه إذا وُصف بعد أخذه مفعولَه جاز ذلك، وليس وصفه بعد أن أخذَ معمولَه قادحًا في عمله "[1].

وعلى هذا فأصل التركيب هنا أن يأتي اسم الفاعل، ثم يليه معموله، ثم يأتي الوصف متأخرا.

أما إذا توسط الوصف بين اسم الفاعل ومعموله نحو: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً، فقد اختلف فيه النحاة.

فذهب البصريون والفراء إلى منع هذا التركيب، فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا.

وهذا التركيب قبيح عند سيبويه، فلا يعمل اسم الفاعل إذا كان موصوفا، وفي هذا يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحا؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه "[2].

وعلل النحاة لمنع عمل اسم الفاعل إذا وُصف: بأنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، بخلاف ما إذا تأخر الوصف لأن صفته تحصل بعد تمام عمله " [3].

أما الكسائيُّ وباقي الكوفيين فقد أجازوا إعماله موصوفًا قبل أن يأخذ معموله، فأجازوا: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا.

واستدلَّ مَن أجاز ذلك بالسماع، منه قول الشاعر:

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٨، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٥٤، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٧١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٩ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، وهمع الهوامع ٣/ ٧٢ .

إذا فاقِدٌ خَطّباءُ فَرخَينِ رَجَّعَتْ ... ذَكَرْتُ سُلَيْمَىٰ في الخَلِيطِ المُباينِ[1]

فـ (فَرخَين) منصوب بـ (فاقد)، وقد وُصف بـ (خَطباء) . وقال الآخر:

وقائلةٍ تَخْشَىٰ عليَّ أَظُنُّه ... سَيُودِي بِهِ تَرحالُهُ وجَعائلُهْ[2]

فـ (أظنُّه) معمول لـ (قائلة)، وقد وُصف بـ (تخشىٰ عليَّ)

هذا وقد تأوَّلَ المانعون الشواهد السابقة، فخرجوها علىٰ أن المنصوب ليس معمولا لاسم الفاعل، فقول الشاعر: (إذا فاقدٌ خَطّباءُ فَرخَين) تُؤُوِّلَ علىٰ أنَّ (فَرخَينِ) منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره (فاقدٌ) ويدل عليه، وتقديره: فَقَدَتْ فَرخينِ، ويؤيد أنه ليس منصوبًا بفاقد أنَّ (فاقدًا) صفة غير جارية علىٰ (الفرخين) في التأنيث، ولو كانت جارية عليه لقيل: فاقدة .

وأمَّا البيت الآخر فيُؤَوَّل علىٰ أنَّ قوله: (وتَخشىٰ عليَّ) حال من الضمير المستكنِّ في اسم الفاعل. أو معمول لمحذوف، تقديره: قالتْ أو تقول أَظُنُّه، أو يُتأول علىٰ حذف الجار، أي: علىٰ فَرْخَيْن. ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة، والثاني بـ (رَجَّعَتْ) فلا يكون في ذلك حجة [3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لبشر بن أبي خازم. وفاقد: أي حمامة فقدت فراخها. والخطباء: ذات اللون الضارب إلى الكدرة. والفرخان: ولدا الطائر. ورجعت: صوتت. وسليمىٰ: اسم امرأة. والخليط: القوم. والمباين: المفارق.

والمعنىٰ: يقول: عندما يسمع صوت حمامة تبكي علىٰ فرخين فقدتهما يتذكر حبيبته التي فارقته في قوم كانوا في عشرائه.

والشاهد فيه قوله: "فاقد خطباء فرخين" حيث نصب اسم الفاعل "فاقد" مفعولًا به "فرخين" مع كون اسم الفاعل موصوفًا وهذا جائز عند الكسائي وغيره.

والبيت في: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، والتذييل ١٠/ ٣٠٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٧١، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٧ .

(٢) البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة . وسيودي به: سيهلكه.

والشاهد في البيت: وقائلة تخشىٰ عليّ أظنه، فإن (أظنه) معمول لـ (قائلة) مع وصفه (تخشىٰ عليّ).

والبيت في: شرح التسهيل ٣/ ٧٥، والتذييل ١٠/ ٣٠٦، والمساعد ٢/ ١٧٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٧، المقاصد الشافية ٤/ ٢٧١ .

الترجيح:

أرىٰ أن الراجح هو عدم إعمال اسم الفاعل إذا وصف قبل العمل، فلا يقال: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا؛ وذلك لأن اسم الفاعل إنما عمل لمشابهته الفعل، وإذا كان الفعل لا يوصف، فكذلك ما حُمِل عليه؛ ولأن الوصف من خصائص الأسماء، فإذا وصف اسم الفاعل قبل أن يأخذ معموله، زال شبهه بالمضارع لفظا ومعنىٰ، فبطل عمله.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده -سبحانه- حمدا طيبا غير متناهٍ، وأشكره شكر العاجز عن إحصاء فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسول السلامة، وعلى آله وصحبه نجوم الهداية.

وبعد ...

فبعد دراسة هذا الموضوع والتطواف معه في موسوعات اللغة والنحو قديمها وحديثها، كشفت هذه الدراسة عن النتائج الآتية:

١- أثبت أن التوسط يختلف عن التقديم، فكلاهما يعبر عن تغيير الرتبة في نظام الجملة، ولكن التوسط يكون محله الوسط، والتقديم إنما يكون في بداية الكلام على وجه الدقة، ويُطلق على الوسط توسعا.

٢- قت بحصر مسائل التوسط المختلف فيها، وكانت من قبل متداخلة مع التقديم.

٣- وضعت ضوابط للتوسط، ولم أجد أحدا أشار إلى هذا.

٤- صححت ما نسبه ابن مالك لابن معط، في أنه يمنع توسط خبر ليس ودام، حين قال: " وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر (ليس، وما دام) ".

والحق أن ابن معط لم يصرح بذلك، فهو قد منع التوسط مع (ما دام) وأجازه مع (ليس)، وقد صرَّح بذلك فقال: " ولا يجوز أن يتقدم الخبر على اسم (ما دام) وجاز في الأخر ". وقال في "الفصول الخمسون ": " وأما (ليس) فيجوز تقدم خبرها على اسمها "[1].

٥- أثبت أن صحيح مذهب سيبويه في (ما) أنها إذا توسط خبرها بينها وبين اسمها؛ بطل عملها، وهذا بخلاف ما نسبه له ابن مالك[2]

---

(١) ينظر: التسهيل ١/ ١٤٩، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٢، والفصول الخمسون صـ ١٨١ . ومسألة: توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

(٢) ينظر مسألة حكم توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها.

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحيق: د. رجب عثمان محمد، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

٢. أسرار العربية لأبي بركات الأنباري، تحقيق: د. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بدمشق .

٣. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق:د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (بيروت).

٤. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي (القاهرة).

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية (بيروت).

٦. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ١٩٩٦م – ١٤١٦هـ.

٧. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، (١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م).

٨. البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طلعة دار الكتب العلمية – لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦م .

١٠. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، طبعة دار الهداية .

١٤. التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، طبعة دار القلم- دمشق.
١٥. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت(لبنان)، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
١٧. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي- مطبعة الأمانة- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.
١٩. توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: أد. فايز زكي محمد دياب، طبعة دار السلام- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٢١. الجنى الداني من حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة -والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .
٢٢. حاشية الصبان على الأشموني، تحقيق: د. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٢٣. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، طبعة دار الشروق، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .
٢٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح الشيخ. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٢٥. الخصائص لابن جني، تحقيق الشيخ: محمد علي النجار، المكتبة العلمية – بيروت .
٢٦. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم، (دمشق).

٢٧. ديوان الحطيئة، تحقيق: د. نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
٢٨. ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: أ. علي حسن فاغور، طبعة دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٩. ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني- الطبعة الأولى، ١٩٨٣ م.
٣٠. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الستار، طبعة دار الكتب العلمية(بيروت) الطبعة الثالثة ١٤١٦- ١٩٩٦ .
٣١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين، طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .
٣٢. شرح ابن عقيل، تحقيق: الشيخ. محمد محيي الدين، طبعة دار التراث - القاهرة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٣. شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد- طبعة دار الجيل- بيروت- ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٣٤. شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، طبعة مكتبة الخُريجي- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
٣٥. شرح التسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى:١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٦. شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق: د. صاحب أبو جناح .
٣٧. شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قريونس، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .
٣٨. شرح كتاب سيبويه السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .
٣٩. شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.

٤٠. شرح المفصل لابن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيرية .
٤١. الكتاب لسيبويه، تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .
٤٢. شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين: ١/ ٣٤٨، تحقيق: د. تركي العتيبي، طبعة مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .
٤٣. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: د. السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٩٨٠ م .
٤٤. الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، طبعة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٤٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ. عادل أحمد عبد الوجود، والشيخ. علي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .
٤٦. الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي- طبعة دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤٧. اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٩٩٥ م.
٤٨. لسان العرب لابن منظور، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى .
٤٩. اللمع لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية – الكويت .
٥٠. مجالس ثعلب، تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف- مصر .
٥١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: ١/ ٣١٣، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
٥٢. المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي- طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٠م.
٥٣. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، طبعة مكتبة المتنبي- القاهرة، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، تعليق: الشيخ. محمد علي الضباع، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٤. المرتجل (في شرح الجمل) لابن الخشاب، تحقيق: أ. علي حيدر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
٥٥. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني .
٥٦. المسائل الحلبيات، تحقيق د. حسن هنداوي، طبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٥٧. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة
٥٨. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة. هدى محمود قراعة، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٥٩. معاني القرآن للفراء، تحقيق : أ.أحمد يوسف النجاتي ، أ. محمد علي النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٦٠. المعجم الوسيط، إعداد: أ. إبراهيم مصطفى، و: أ. أحمد الزيات، و: أ. حامد عبد القادر، و: أ. محمد النجا، طبعة دار الدعوة .
٦١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
٦٢. المفصل للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم- مكتبة الهلال – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ .
٦٣. المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق د: شعبان عبد الوهاب محمد .
٦٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، وآخرين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٦٥. المقتضب للمبرد: تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٦٦. ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيراواني، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، و: د. صلاح الدين الهادي، طبعة دار العروبة، الكويت .

٦٧. نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .

٦٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية(بيروت) .